

المقدمة الأولى

اعلم أنّ الكلمات ثلاث : اسم وفعل وحرف ؛ لأنّ الكلمة إمّا أن تستقلّ بالدلالة على ما وضعت له أو لا تستقلّ ، وغير المستقلة الحرف .
 والمستقلة إمّا أن تُشعر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل ، أو لا تُشعر ، فإن لم تُشعر فهي الاسم ، وإن أشعرت فهي الفعل . وهذا الوجه أقوى من غيره ؛ لاشتماله على التقسيم المتردد بين التّفي والإثبات .
 فالاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .
 وفي اشتقاقه ثلاثة أوجه^(١) :

الأول للبصريين^(٢) : وهو أنه مشتق من (سموت) ؛ لظهور المسمى به بعد خفائه ، أو لعلوه على قسيمه . وأصله سمو كعدل ، أو سمو كقفل .
 ولو قيل : إنه محذوف من سمي كهدي ، أو سمي كرضا - وهما لغتان مستعملتان فيه - لكان جيّداً عندي .

فإن قلت : قصدتهم من ذلك سُكُونُ العين يُقال : نُقِلَ إلى الفاء فاحتيج إلى همزة الوصل .

(١) انظر الإنصاف : ٤ ، والتبيين : ١٣٢ ، والتلاف النصرة : ٢٧ .

(٢) انظر المقتضب ١/٢٢٩ ، والأصول ٣/٣٢٢ ، وشرح الملوكي : ٤٠٣ .

أجبت : يَبْطُلُ بـ(ابن) ؛ إذ أصله بَتَوًُّ بَدليلِ أبناء ، كَقَلَمٍ وَأَقلام ،
وكذلكِ اسْتٌ ، فَأَسْكَنْتِ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ مَتَحَرِّكَةً .
ووزنه^(١) على هذا (أفْع) ؛ لِأَنَّهُ مَحذُوفُ اللَّامِ .

والثاني للكوفيين^(٢) : وهو أنه من الوَسْمِ ، وهو محذوفُ الْفَاءِ ، فوزنه
(اعْلُ) ، وأبطل بأسماءِ وَسْمِيٍّ وَسَمَيْتُ وَسَمِيكَ دونِ أوسامٍ ووُسِيمٍ
وَوَسَمْتُ ووَسِيمُكَ . ويُقَوِّي الأَوَّلَ كَثْرَةُ حَذْفِ اللَّامِ وَقِلَّةُ حَذْفِ الْفَاءِ
في غيرِ المَصَادِرِ ، و« اسمٌ » ليس منها^(٣) .

والثالث : أنه من السِّمَاءِ ، وهي العلامةُ ، فهو محذوفُ الْعَيْنِ/، [ب/٢]
فوزنه (أفَل) . وَيَبْطُلُ بِمَا ذُكِرَ .

وعلامته لفظيةٌ ومعنويةٌ ، فاللفظيةُ في أوَّلِهِ وأوسطِهِ وآخِرِهِ .
ففي أوَّلِهِ : الألفُ واللَّامُ ، وحروفُ الجَرِّ ، وحروفُ النَّداءِ .
وفي أوسطِهِ : ياءُ التَّصْغِيرِ ، وألفُ التَّكْسِيرِ .

وفي آخِرِهِ التَّنوينُ ، وياءُ التَّنَسُّبِ ، وألفُ التَّشْبِيهِ ونونُهَا ، وواوُ الجَمْعِ ونونُهُ .
والمعنويةُ : كونهُ مَحْبَرًا عَنْهُ ، ومُعَرَّفًا ، وظَرْفًا ، ومُضَافًا ، وغير ذلك .

(١) أي اسم .

(٢) انظر المنصف ٦٠/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٨١/٢ ، والإنصاف : ٤ ، وشرح الشافية للرضي

٢٥٨/٢ ، وإتلاف النصرة : ٢٧ .

(٣) أي من المصادر .

والفعل ما دلَّ على معنَى في نَفْسِهِ مقترِنَ بأحد الأزمنة الثلاثة. وسُمِّيَ باسم أصله وهو المصدر، والمصدرُ فعلٌ حقيقةً ؛ ألا تَرَى إلى قول الجزولي^(١): « الفعلُ يَقَعُ على المصدرِ وعلى الذي هو أحدُ الكَلِمِ الثلاثة ». وذلك^(٢) أعمُّ من العمل^(٣) لاختصاصه بما يكونُ بالجوارح فقط ، ولذلك جَعَلُوهُ ميزاناً دون غيره .

وعلاماته لفظيةٌ ومعنويةٌ .

فاللفظيةُ في أوَّلِهِ وآخِرِهِ دون أوسطه حَطّاً له عن الأسماء ؛ لفرعِيتهِ عليها، كما انحطَّ عنها في الأبنية .

ولي فيه نُظْرٌ ، وهو أنَّ هذا يَصِحُّ على قول البصريِّ ، وأمَّا الكوفيُّ فيمنعُهُ ، ولعلُّهُ يقولُ : العلامةُ في وسط الاسمِ ياءُ التَّصْغِيرِ ، وألفُ التَّكْسِيرِ ، وكلاهما لا يَصِحُّ في الفعلِ ؟

وهذا ضعيفٌ ؛ لأنه يُقالُ : هَلَّا كانت له علامةٌ في وَسَطِهِ يَصِحُّ دُخُولُهَا عليه ؛ إذ ليست علاماتُ الأسماءِ في الأوَّلِ علاماتٍ^(٤) الأفعالِ ، وكذلك في الآخِرِ ، فَهَلَّا كان حُكْمُ الوَسَطِ كذلك ؟

(١) المقدمة الجزولية ص : ٦٦ . ونصُّه : « الفعل يقع على المعنى الصَّادر عن الفاعل ، ويقع على اللفظ الذي هو أحد الكَلِمِ الثلاثة ، والفعل الذي المصدر اسمه غير الذي اشتق منه » .

(٢) أي المصدر .

(٣) في (ص) : من الفعل .

(٤) في (ت) كعلامات .

ففي أوله قَدْ وسوفَ والسَّيْنُ وحروفُ المضارعةِ وحروفُ النَّصْبِ
وحروفُ الجزمِ .

وفي آخره تاءُ التَّائِيثِ السَّاكِنَةُ ، والضَّمائِرُ المرفوعةُ ، والتَّوْنُ الثَّقِيلَةُ
أو الخفيفةُ .

والمعنويةُ : كونهُ متصرفاً إلى الماضي والمستقبلِ ، وأمراً غيرَ نائبِ ،
ونهيّاً كذلكِ .

والحرفُ : ما لا يدلُّ على معنىٍ إلَّا في غيره . وسُمِّيَ بذلكِ لأنه لا
يكونُ أحدَ الجزأينِ المفيدَيْنِ .

وعلامتهُ ألاَّ تحسُنَ فيه علاماتُ الأسماءِ والأفعالِ . كذا قالوا^(١) .
وفيه نظرٌ^(٢) .

(١) هذا تعريف ابن جني في اللمع : ٤٦ . وعلق عليه العلامة ابن الخباز في توجيه اللمع ص : ٤
فقال : وقوله : « ما لم تحسُن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال » فيه نظرٌ من وجهين :
أحدهما : أنه جعل حقيقة الحدِّ سلباً ، والسُّلبُ لا يكون حَقِيقَةً .

والثاني : أن من علامات الأسماء والأفعال الحروف ، فصار التقديرُ : والحرفُ ما لم يحسُنَ فيه
الحرفُ ، فيلزمُ من هذا أن يكون الشيءُ معروفاً قبل معرفته .

(٢) قال المصنفُ في كتابه « المحصول في شرح الفصول » لوحة (١٣) : « وقد اعترض على ذلك
بعض المتأخرين بأن قال : علامات الأسماء والأفعال حروفٌ ، وإذا كان كذلك اقتضى هذا
توقف معرفة الشيء على نفسه ، وهو ممتنع .

ولقائل أن يقول : لم يُرد بالعلامات ما هي حروف ، بل أراد ما ليست بحروف ، أما في الأسماء
فلوقوعها مبتدأةً وفاعلةً ومفعولةً وكونها أشخاصاً ، وأما في الأفعال فكالنصرفِ إلى الأزمنة ،
وكاتصال الضمائر ، وكونها أمراً غير واقعة موقع غيرها ، وعلى هذا لا يلزم ما ذكره .

والظاهر أنهم لا يريدون هذا ؛ لأنهم يذكرون ذلك بعد ذكر علامات الأسماء وعلامات
الأفعال ، وإن كانت حروفاً ، فاعرفه . »

ولا تخلو^(١) من أن تكون مُعَرَّبَةً أو مَبْنِيَّةً .

فالْمُعَرَّبُ ما تَحْرَكَ آخِرُهُ بِحَرَكَةٍ ظَاهِرَةٍ أو مَقْدَرَةٍ ، أو تَغْيِيرٍ كَذَلِكَ ، أو حَذْفٍ بِالْعَوَامِلِ .

وَيَنْقَسِمُ إِلَى اسْمٍ مُتَمَكِّنٍ ، وَفِعْلٍ مُضَارِعٍ . فَالْأَوَّلُ صَحِيحٌ وَمُعْتَلٌّ وَمَا بَيْنَهُمَا .

فَالصَّحِيحُ : ما لَيْسَ آخِرُهُ أَلِفًا ، ولا يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةً نَحْوُ : زَيْدٍ . وَتَعْتَقِبُ عَلَيْهِ الْحَرَكَاتُ ظَاهِرَةً .

وَالْمُعْتَلُّ : ما آخِرُهُ أَحَدُهُمَا^(٢) .

فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ أَهْمَلْتَ الْوَاوُ وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ ؟

أَجِبْتُ : بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ مُفْرَدٌ آخِرُهُ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةً وَصَلًّا . وَفِي هَذَا احْتِرَازَاتٌ عَنْ خِيسْرُو ، وَيَعْزُو ، وَهُو ، وَأَبُوكَ ، وَدَلُو ، وَزَيْدُو فِي لُغَةِ أَزْدِ السَّرَّاءِ^(٣) .

وَلَهُ قِسْمَانِ : الْأَوَّلُ : الْمَقْصُورُ ، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ مُعَرَّبٍ آخِرُهُ أَلِفٌ .

/ف« اسْمٌ » احْتِرَازٌ مِنْ يَخْشَى ، وَ« مُعَرَّبٌ » احْتِرَازٌ مِنْ دَا وَشِبْهِهِ ،

[١/٣]

(١) أي : الكلمة .

(٢) أي الألف أو الياء .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١٦٧/٤ : « وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون : هذا زيدو وعزمو ، ومررت بزديدي وبعزمي ، جعلوه قياساً واحداً ، فأثبتوا الواو والياء ، كما أثبتوا الألف » . وانظر سر الصناعة ٥٢٢/٢ .

« آخِرُهُ أَلِفٌ » احترازٌ من قَسِيمِهِ^(١). وقولُ أَبِي الفَتْحِ^(٢): « أَلِفٌ مَفْرَدَةٌ » لا حاجةَ إليه ؛ لاستحالة اجتماعِ أَلْفَيْنِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَنْظُرَ الْأَصْلَ .
 وإِعْرَابُهُ تَقْدِيرِيٌّ ، فَإِذَا قُلْتَ : هَذِهِ الْعَصَا ، فَعَلَامَةُ الرَّفْعِ ضَمَّةٌ مَقْدَرَةٌ
 فِي الْأَلِفِ ، وَكَذَلِكَ الْفَتْحَةُ فِي : كَسَرْتُ الْعَصَا ، وَالْكَسْرَةُ فِي : ضَرَبْتُ
 بِالْعَصَا ، وَحَيْثُ قُدِّرَتْ وَلَمْ تَظْهَرْ صَارَتْ كَأَنَّهَا مَحْبُوسَةٌ فِيهِ . وَالْقَصْرُ :
 الْحَبْسُ ، فَلِهَذَا أُطْلِقَ هَذَا اللَّقَبُ عَلَيْهِ .

قال عبدُ القاهر^(٣): « وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ أَنْكَ تَقْدَرُ انْقِلَابَ الْأَلِفِ فِي الرَّفْعِ عَنِ
 وَاو مضمومة ، وفي النَّصْبِ عَنِ وَاو مَفْتُوحَةٍ ، وَفِي الْجَرِّ عَنِ وَاو مَكْسُورَةٍ ،
 وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْأَلِفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْيَاءِ فِي الْفَتْحِ .

وَيُشَكِّلُ عِنْدِي بِالْفِ أَرْطَى وَأَلِفِ قَبَعَثَرَى وَأَلِفِ حُبَلَى ، فَإِنَّهَا بِأَسْرِهَا
 تُقَدَّرُ فِيهَا الْحَرَكَاتُ ، وَهِيَ غَيْرُ مَنْقَلِبَةٍ . نَعَمْ لَهُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهَا جَارِيَةٌ مَجْرَى
 الْمُنْقَلِبَةِ^(٤) ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَلِفَ أَرْطَى مُلْحَقَةٌ بِالْأَصْلِ فِي جَعْفَرَ ، وَيُقَالُ : أَرْطَيَانِ

(١) أي المنقوص .

(٢) اللمع ص : ٥٦ . قال في تعريفه المقصور : كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة .

(٣) جاء في المقتصد ١٠٦/١ : فالأصل في تقدير الإعراب نحو عصا ؛ لأنك تقدر على أن تقول :
 إن الألف منقلبة عن حرف مرفوع أو منصوب أو مجرور ، ولا تقدر على ذلك في حبلَى ؛ لأن
 ألفه ليس بمنقلبة عن شيء ...

(٤) قلت : وقد نص رحمه الله على ذلك حيث قال : غير أنه محمولٌ على عصا من حيث يقال : إن
 الألف في تقدير الاختلاف ، بمعنى أنك لو أوقعت موقعه ما يتحرك ، لكان اختلاف الحركات
 موجوداً فيه . المقتصد ١٠٦/١ .

وَقَبَعَتْرَيَانَ وَحُبْلَيَانَ . وبهذا يَبْطُلُ قولُ الأصفهاني^(١): إِنَّ المَقْصُورَ واوِيٌّ أو يائيٌّ ، ولعلهُ أرادَ الأَصْلِيَّةَ .

وإنَّ لِحِقَّةَ التَّنوينِ حُذِفَتْ أَلْفُهُ لِالتقاءِ السَّاكنينِ ، وَخُصِّتْ بِذلكِ دونهُ لاعتلاها وصحَّتهِ ، ودَلالَتِهِ على التَّمَكُّنِ دونها ، وبقاؤِ دليْلِها بِخلافهِ .

والثاني : المَنقُوصُ ، وهو كلُّ اسمٍ مَتَمَكَّنٍ آخِرُهُ ياءٌ قبلها كَسْرَةٌ .

ف« اسم » احترازٌ من يَرْمِي .

و« مَتَمَكَّنٍ » احترازٌ من ذِي .

و« قبلها كَسْرَةٌ » احترازٌ من ظَبِّي . وذلك نحو : رَامٍ ، وأصلُهُ رَامِيٌّ ،

فاسْتَقْبَلَتِ الضَّمَّةُ على الياءِ وكذلك الكَسْرَةُ ، فَأَسْكَنْتِ الياءُ ، فالتقى ساكنانِ هي والتَّنوينُ ، فحُذِفَتِ الياءُ دونهُ لِما دُكِرَ .

وَيُفْتَحُ في النَّصْبِ لِحِقَّةُ الفِتحَةِ كقولكَ : رأيتُ رامياً . ولنوعِهِ حَرَكَتَيْنِ

- وهو يستحقُّهُما بِتَمَكُّنِهِ - أُطْلِقَ عليه ذلك^(٢) .

وهنا تنبيهان :

الأوَّلُ : أنَّ فيه ما يَأوُّهُ أَصْلِيَّةٌ غيرُ منقلبةٍ كما دُكِرَ ، وفيه ما يَأوُّهُ

منقلبةٌ كالغازي ، وأصلُهُ العَازِزُ ؛ لأنَّهُ مِنْ غَزَوْتُ ، لكن سَكَنْتِ الواوُ في

(١) شرح اللمع له ٢٣٣/١ .

(٢) أي أُطْلِقَ عليه لفظ المَنقُوصِ .

الرَّفْع والجَرِّ فانقَلَبَتْ ياءٌ لذلك ولانكسار ما قبلها ، وحُمِلَ عليهما^(١) :
رَأَيْتُ العَازِيَةَ . قال عبدُ القاهر^(٢) : وهذا أقيسُ من حَمَلٍ أَعِدُّ وَنَعِدُّ وَتَعِدُّ
على يَعِدُّ .

وبيانُ ذلك عندي من ثلاثة أوجهٍ :

الأوَّلُ : أنَّ ذاك حَمَلٍ فيه شَيْءٌ على شَيْئَيْنِ ، وذا حَمَلٍ فيه ثلاثةُ
أشياءٍ على شَيْءٍ ، وإذا كَثُرَ المحمُولُ عليه وقلَّ المحمولُ كان أوَّلَى من
العكس .

والثَّاني : أنَّ الحَمَلَ المؤدِّيَ إلى إعلال اللامِ أوَّلَى من الحَمَلِ المؤدِّي
إلى إعلال الفاء ؛ لأنَّ اللامَ محلُّ التَّغْيِيرِ ، ولذا كَثُرَ الحذفُ فيه .

والثَّالث : أنَّ الحَمَلَ علَّةٌ ضعيفةٌ ، / نصٌّ عليه أبو الفتح في « سرِّ
الصَّنَاعَةِ »^(٣) وقال : لا يُحْمَلُ عليه مع وجود غيره ، فإذا كان مقتضاه
القلبَ كان أقيسَ من الحذف .

والثَّاني : أنه يجوزُ في الضَّرورة إسكانُ الياءِ في النَّصْبِ . وقال المبرِّدُ^(٤) :

(١) أي على الرفع والجبر في قلب الواو ياء .

(٢) المقتصد ١٦٤/١ .

(٣) لم أقف عليه في سر الصناعة ولا في الخصائص حسب تنبي .

(٤) تحدث المبرد عن هذا الموضوع في المقتضب ٢١/٤ ولم ينص على أنه من أحسن الضرورات ،
ولعله ذكره في كتاب آخر . وقال في الكامل ٩٠٨/٢ : إنما أسكن الياء ضرورة ، وإنما جاز
ذلك لأن هذه الياء تسكن في الرفع والخفض ، فإذا احتاج الشاعر إلى إسكانها في النصب قاس
هذه الحركة على الحركتين الضمة والكسرة الساقطتين فشبها بهما .

إنه من أحسن الضَّرورات . قال الفَرَزْدَقُ^(١):

يُقَلِّبُ رَأْسًا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ سَيِّدٍ وَعَيْنًا لَهُ حَوْلَاءَ بَادٍ عِيُوبُهَا

أَرَادَ : بادياً . فَإِنْ قُلْتَ : « عِيُوبُهَا » مُبْتَدَأُ و« بَادٍ » خَبْرُهُ ؟

أَجِبْتُ : يمتنع ذلك ؛ لأنَّ المفردَ لا يكونُ خبراً عن المجموع ، فلا يُقالُ : الزَّيْدُونَ قَائِمٌ .

ويجوزُ ضمُّ الياءِ في الضَّرورة أيضاً^(٢) . أنشدَ ابنُ الدَّهَّانِ^(٣):

= ونقل العبارة عنه ابنُ جنِّي في المحتب ٣٤٣/٢ ، وتناقلها من بعده ، قال ابن جنِّي : وشواهد ذلك في الشعر أكثر من أن يوتى بها . وانظر أيضاً أمالي ابن الشجري ١٥٧/١ ، وهدي مهابة الكلتيين لابن النحاس ص : ١٣٦ ، والخزاعة ٣٤٨/٨ .

وعلق الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ١٠١/١ بقوله : « الأصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيكُمْ ﴾ بسكون الياء . » وانظر الضرائر لابن عصفور ص : ٩٣ .

(١) ديوانه ٤٧/١ ، وانظر شرح اللمع للثمانيني (المطبوع باسم الفوائد والقواعد) ص : ٩٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٥٨/١ ، ٤٣٣ ، والأشباه والنظائر ٤٤٤/٤ .

(٢) ومنه قول أبي خراش الهذلي :

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَّةَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكِلَابِ مُصْغِي الْحَدَّ أَصْلَمُ

انظر الخصائص ٢٥٨/١ ، والمنصف ٨١/٢ ، والمرجتل ص : ٤٠ وفيه نسب ابن الخشاب إنشاده إلى سيبويه ، قلتُ : وليس البيت من شواهد سيبويه . وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة للسراي ص : ٦٥ .

والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢١٩/٣ ، وروايته : « مصغي » بالنصب على الحال ، ولا شاهد فيها .

(٣) الغرة في شرح اللمع (١٩/١) مخطوط . وقد أنشده ابن الأنباري في الإنصاف ص : ٥٨٨ شاهداً على اجتماع الحمزتين برواية : جائيٌّ ، ومثله في تذكرة النحاة لأبي حيان ص : ٦٣٧ .

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيٌّ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ
وكذلك كَسَرُهَا . قال الشَّاعِرُ^(١) :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهِنَّ مُطْلَبُ
وما بينهما إذا سَكَنَ ما قبل الواو والياء كظَبِيٍّ وَحَقْوٍ ؛ لِأَنَّكَ لو
أَسْكَنْتَهُمَا لَأَلْتَقَى ثَلَاثُ سَوَاكِينٍ وَصَلًّا ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ .

وله^(٢) أَيْضًا انْقِسَامٌ إِلَى الْمُنْصَرِفِ وَغَيْرِهِ .

فالمنصرفُ هو ما لم يُشَابِهِ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ . وَهُوَ الْأَصْلُ لَتَعَاقُبِ
الْحَرَكَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى مَعَانِيهِ عَلَى آخِرِهِ ، وَتَنَوُّنِهِ ، وَلِذَلِكَ جَازَ إِجْمَاعًا
صَرَفُ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ .

وغيرُ الْمُنْصَرِفِ ما شَابَهَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ يَحْصُلَانِ فِيهِ مِنْ وُجُوهِ تِسْعَةٍ ،
وهي :

إِذَا اثْنَانِ مِنْ تِسْعِ أَلْمَا بِلْفِظَةٍ فَدَغُ صَرَفُهَا وَهِيَ الزِّيَادَةُ وَالصَّفَةُ
وَعَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَجَمْعٌ وَعَجْمَةٌ وَوَزْنٌ وَتَرْكِيبٌ وَوِجْدَانٌ مَعْرِفَةٌ

(١) قاله عبيد الله بن قيس الرقيات . والبيت في ديوانه ص : ٣ وروايته :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي فَمَا
.....

بسكون الياء ، ولا شاهد في هذه الرواية . والبيت في : الكتاب ٣/٣١٣ ، والمقتضب ١/٢٨٠ ،
والكامل ٣/١٤٠٩ ، والأصول ٣/٤٤٢ ، وشرح الكتاب للسيراي : ٥٨٨ - مطبوع - وشرح
آياته ١/٥٩٦ ، والخصائص ١/٢٦٢ ، ٢/٣٤٧ ، والمحاسب ١/١١١ ، والمغني : ٣٢٠ ،
وشرح آياته ٤/٣٨٦ . وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيراي ص : ٦٥ .

(٢) أي للاسم المعرب .

وبيان ذلك : أنَّ الفعلَ فرُعَ على الاسم من وجهين :

أحدهما : أنه مُشْتَقٌّ منه .

والآخرُ : توقُّفُ فائدته عليه .

فإذا حصلَ فيه اثنان منها ، أو ما يقومُ مقامَهُما فقد شابهَهُ ، فمُنِعَ منه ما لا يكونُ فيه ، وهو الجرُّ والتنوينُ معاً .

وقال عبدُ القاهر^(١) : المقصودُ بالمنعُ التَّنوينُ لأنه عَلِمَ الخفَّةُ ، وإنما مُنِعَ الجرُّ تَبَعاً لِمُنْعِهِ^(٢) ؛ لاشتراكهما في الاختصاص .

وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ ذلكَ يَفْتَضِي مَنَعَهُ من لامِ التَّعْرِيفِ وحرْفِ الجرِّ ؛ لأنَّهما من خصائص الأسماء .

وأجودُ منه أنْ يُقَالَ : مُنِعَ لأنَّ هذه الحركة لا تكونُ إعراباً إلاَّ بالتَّنوينِ أو ما يُعاقِبُهَا ، فلَمَّا تجرَّدتْ من ذلكَ أُنِيبَ عنها أختُها وهي الفتحةُ .

وسأشيرُ إلى شرح الوجوه المانعة مختصراً على ترتيب البيتين .

أما الزيادةُ :

فهي زيادةُ الألفِ والتَّونِ ، فإنَّ كانت في وصفٍ على وَزْنِ فَعْلانَ

(١) لم أقف على عبارته . وجاء في المقتصد ١/١١٤ : « واعلم أن باب ما لا ينصرف قصد أن يمنع

التنوين لأنه شابه الفعل ، والتنوين من علامات التمكن ، ولا يكون في الفعل » .

(٢) أي لمنعه التنوين .

ومؤنثه فعلى نحو: غَضْبَانَ وَغَضْبَى ، وَسَكْرَانَ وَسَكْرَى ، وَحَرَّانَ / وَحَرَّى ، وفي الحديث النبوي^(١): « في كلِّ كَيْدٍ حَرَّى أَجْرٌ » ، وقال الشاعر^(٢):

هَاشِمٌ جَدُّنَا فَإِنْ كُنْتَ غَضْبَى فَامْلِي وَجْهَكَ الْجَمِيلَ خُمُوشَا

فذلك لا يتصرف ؛ لأنه ضارع حمراء من أربعة أوجه :

الأول : أن تاء التانيث لا تدخل على غضبان ، كما لا تدخل على حمراء .

والثاني : أن بناء مذكره مخالف لبناء مؤنثه ، كما أن أحمر وحمراء

كذلك .

والثالث : أنهما في كل منهما أخيرتان .

والرابع : أنهما زيدا معاً ولم يزد أحدهما بعد الآخر .

وإن كانت^(٣) فيما ليس كذلك فتمنع مع التعريف ، نحو : سلطان

وسرحان وندمان . قال أبو علي^(٤): « لأنَّ التعريفَ يمنعُ دخولَ تاءِ التَّانِيثِ

عليه فأشبهه سكران .

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم ٧٠٧٥ . وفي مواطن أخرى منه .

(٢) هو الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لب المعروف بـ(الأخضر اللهي) . انظر البيت في الصحاح والمقاييس واللسان والتاج (حمش) ، وطبقات فحول الشعراء ٧٥/١ ، والقوافي للتوحي ص : ١٣١ ، والموشح : ٢٨ ، وتلقيب القوافي لابن كيسان ص : ٥٦ . ونقد الشعر ص : ١١ . ويروى بلفظ :

عَبْدُ شَمْسٍ أَبِي فَإِنْ كُنْتَ غَضْبَى فَامْلِي وَجْهَكَ الْجَمِيلَ خُدُوشَا

(٣) أي الزيادة في غير الصفة .

(٤) الإيضاح ص : ٣٠٨ .

وهنا تنبيهٌ : وهو أنَّهُمَا^(١) على ثلاثة أقسام :

الأوَّلُ : أنْ تقومَ الدَّلالةُ على زيادتهما إمَّا بالاشتقاق كسُكْران من السُّكْر ، وإمَّا بَعْدَمِ النَّظيرِ كمرْجان ؛ إذ لو كانت التُّونُ أصلاً لكان الوَزْنُ فَعْلَلاً ، وهو معدومٌ إلا في المضاعفِ نحو : قَلْقَال ، و« ناقةٌ خَزَعَالٌ »^(٢) نادرٌ .

الثَّاني : أنْ تقومَ الدَّلالةُ على أصالة التُّونِ كَمَثان ؛ لأنَّهُ من المَنِّ .

والثَّالثُ : أنْ تَحْتَمِلَ الأمرينِ كَشَيْطَان ، إنْ أَخَذْتَهُ من شَاطِ يَشِيْطُ فهي مع الألف زائدتان ، وإنْ أَخَذْتَهُ من الشَّطْنِ - وهو البُعْدُ لبعده من رحمة الله تعالى - فهي أصلٌ ، وهذا أوَّلُ لقولهم في معناه : شَاطِنٌ .

(١) أي الألف والنون .

(٢) في المزهري ٣٤٢/١ : « وروى تَخَزَعَلُ أيضاً ، ومنه قولهم : ناقة خَزَعَالُ بفتح الخاء ، وليس في

كلامهم فعلاً غير هذا الحرف إذا كانت تثبت التراب برجلها إذا مَسَّتْ » .

وفي ٢١٣/١ جاء قوله : « قال ابن قتيبة : قال الفراء : ليس في الكلام فَعْلَالُ بفتح الفاء من غير

ذوات التضعيف إلا حرف واحد يقال : ناقة بها خَزَعَالُ ، أي ظَلَع ، وأما ذوات التضعيف

فالقَلْقَالُ والزَّلْزَالُ وما أشبه ذلك ، وهو بالفتح اسم ، فإذا كسرتة فهو مصدر .

وقال سيبويه : فعلاً بالكسر من غير المضاعف كثير ، نحو : جَمَلًاق وقَنْطَار وشِمْلَال ، والصفة :

سِرْدَاح وهِلْبَاج » .

وفي الصحاح (خزعل) : وليس في الكلام فَعْلَالُ مفتوح الفاء من غير ذوات التضعيف إلا حرف

واحدٌ ، يقال : ناقة بها خزعالٌ إذا كان بها ظلع . وزاد ثعلب قهقار ، وخالفه الناس وقالوا :

هو قهقر ، وزاد أبو مالك قَسْطال ، وهو الغبار ، فأما المضاعف فعلاً فيه كثير .

وَأَمَّا الصَّفَةُ :

فَشَرَطُهَا أَنْ تَكُونَ فِي الْأَصْلِ كَذَلِكَ نَحْوُ : أَحْمَرَ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ
لِلصَّفَةِ وَوَزْنَ الْفِعْلِ ، وَلَوْلَا عِتْبَارُ الْأَصْلِ لَوَجِبَ أَلَّا يَنْصَرِفَ « أَرْبَعٌ » مِنْ
قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أَرْبَعٍ ؛ لِاجْتِمَاعِ الْوَصْفِ وَالْوَزْنِ ، لَكِنْ حَيْثُ كَانَ
أَصْلُهُ الْأِسْمِيَّةَ لُمِحَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِوَصْفِيَّتِهِ الْعَارِضَةِ .

وَعَكْسُهُ « أَسْوَدٌ » لِلْقَيْدِ ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ اسْمٌ ، فَكَانَ يَجِبُ صَرْفُهُ ، لَكِنْ
أَصْلُهُ الْوَصْفِيَّةُ فَلُمِحَتْ ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِاسْمِيَّتِهِ الْعَارِضَةِ ، فَلَمْ يُصَرَفْ .

وَأَمَّا الْعَدْلُ :

فَهُوَ الْإِنْصِرَافُ مِنْ صِيغَةٍ إِلَى أُخْرَى مِشَارِكَةٍ لَهَا فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ ؛
لِرَفْعِ التَّوَهُّمِ ، أَوْ لِلْمَبَالَغَةِ وَالِاخْتِصَارِ .

فَالأَوَّلُ نَحْوُ : عُمَرَ وَزُفَرَ ، فَعُمَرُ مَعْدُولٌ عَنْ عَامِرٍ ، فَلَا يَنْصَرِفُ
لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعَدْلِ . وَفَائِدَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ رُبَّمَا تُؤْهِمُ فِي عَامِرٍ الْوَصْفِيَّةَ بِخِلَافِ
عُمَرَ ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ زُفَرَ .

وهنا تنبيه :

وذلك أن زُفَرَ قد جاء في التكرات . قال الأعشى^(١) :

(١) عجز بيت لأعشى باهلة (عامر بن الحارث) يرثي المنتشر بن وهب الباهلي. وهو في شعره ص :
٢٦٧ (الصبح المنير) ، والبيت من قصيدة في الأصمعيات : ٨٨ [برقم : ٢٤] ، وانظر تخريجها
هناك . والبيت في شرح الكافية (القسم الأول) ١/١٢٩ ، والخزائنة ١/١٨٥ . وصدر البيت :

أخو رَغَائِبٍ يُعْطِيهَا وَيُسْأَلُهَا

يَأْبَى الظَّلَامَةَ مِنْهُ التَّوْفُلُ الزُّفْرُ

ونظَرَ إلى هذا صدرُ الأفاضل الخوارزمي^(١) فصَرَفَ زُفْرَ ، وزَعَمَ أنه منقولٌ من هذا الذي هو نَكْرَةٌ .

وقال أشياخنا العراقيون : هذا اتِّفَاقٌ وَقَعَ بين اللَّفْظَيْنِ ، والتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ ، فالزُّفْرُ النَّكْرَةُ بمعنى السَّيِّدِ ، وزُفْرُ المَعْدُولُ عن زافرٍ بمعنى نَاصِرٍ ، أو معنى حَامِلٍ / ، أو فاعِلٍ من الزَّفِيرِ . ولا تُنْكَرَنَّ ذاك ؛ إذ قد أتى في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ نحوُ « هِجَانَ » للواحد والجمع ، و« يا مَنْصُ » في التَّرخِيمِ على اللَّغَتَيْنِ . وما أَحْسَنَ قولَ أَبِي الفَتْحِ في « التَّنْبِيهِ »^(٢) : « مَنْ عَرَفَ أَنْسَ وَمَنْ جَهَلَ اسْتَوْحَشَ » .

والثَّانِي : في الأَعْدَادِ ، وله صِيغَتَانِ : (فَعَالٌ) و(مَفْعَلٌ) كَأَحَادٍ وَمَوْحَدٍ ، وَثَنَاءٌ وَمَثْنَى ، وَثَلَاثٌ وَمَثَلثٌ ، وَرُبَاعٌ وَمَرْبَعٌ . قال الشَّاعِرُ^(٣) :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَيْسُهُ ذُنَابٌ تَبَعَى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ
واخْتَلَفَ فِيهَا ، فَقِيلَ^(٤) : لَمْ يُسْمَعْ غَيْرُ مَا ذَكَرْنَا .

(١) التخمير ٢١٤/١ .

(٢) وردت هذه العبارة في الخصائص ١٢/١ ونسبها ابن جني إلى أبي بكر بن السراج .

(٣) هو ساعدة بن جوبة الهذلي . انظر شرح أشعار الهذليين ١١٦٦/٣ . والشاهد في الكتاب ٢٢٦/٣ .

وانظر شرح أبياته ٢٣٥/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٥/١ ، والمقتضب ٣٨١/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٩ ، والإغفال ١٤٥/٢ ، وشرح المفصل ٦٢/١ ، ٥٧/٨ ، والمغني : ٨٥٨ ، وشرح أبياته ١٤/٨ .

(٤) وهو قول أبي عبيد . انظر الصحاح (عشر)

وقيل^(١): يجوز ذلك إلى العشرة ، فتقولُ : عَشَارٌ وَمَعَشَرٌ .
 فَأَحَادٌ معدولٌ عن واحدٍ واحدٍ ، والمبالغة فيه أَنَّ واحداً مدلولُهُ
 المفرد^(٢) ، وإذا قلتَ : جاؤوا أَحَادًا فلا يُعَلِّمُ عددهم ، والمعنى : جاؤوا
 مُتَفَرِّقِينَ .

والاختصارُ أنكِ عَدَلْتِ عن « واحد واحد » إلى أَحَادٍ . فلا ينصرفُ
 هذا للوصفِ والعَدَلُ .
 وَأَمَّا التَّائِيثُ :

فعلى قِسْمَيْنِ : معنويٍّ ولفظيٍّ ، فالمعنويُّ ما كان مُسَمَّاهُ مؤنثاً حقيقياً ،
 أو يَقْصِدُ^(٣) المسميَّ إلى تائيثه ، وهو ثلاثيٌّ وما زادَ عليه ، فالثلاثيُّ نوعانُ :
 ساكنُ الوسطِ ومتحرِّكُهُ . وفي السَّاكنِ ثلاثُ مسائلَ :

الأولى : أَنَّ الاسمَ العربيَّ الموضوعَ على التَّائِيثِ نحوُ هِنْدٍ ، فيه
 مذهبانُ : الصَّرْفُ وتَرْكُهُ ، فَمَنْ صَرَفَ اعتَبَرَ قَلَّةَ الحروفِ ؛ إذ ليس فيه
 حرفٌ وحركةٌ إلاَّ للحاجةِ ، فحَفَفَ^(٤) لذلك فَصَرَفَهُ ، وَمَنْ عَكَّسَ فَللتَّائِيثِ

(١) وهو قول الخليل وكثير من اللغويين . انظر العين (عشر) . قال ابن فارس في المقاييس ٤/٢٦٤ :
 « قال الخليل : تقول : جاء القومُ عَشَارَ عَشَارٍ ، وَمَعَشَرَ مَعَشَرَ ، أي عَشْرَةَ عَشْرَةَ ، كما تقول :
 جاؤوا أَحَادًا أَحَادًا ، وَمَتَّئِي مَتَّئِي . ولم يذكر الخليل مَوْحَدًا مَوْحَدًا ، وهو صحيح » .

(٢) في (ص) : المفرد .

(٣) في (ت) ويقصد المسميَّ إلى تائيثه .

(٤) في (ح) : فحفف .

والعَلَمِيَّة ، وهو الظاهرُ . وإليه ذَهَبَ المبرِّدُ^(١) ، وَقَدَحَ في الصَّرْفِ ، وردَّ عليه أبو علي^(٢) بِصَرَفِ نُوحٍ ، وهو أعجميٌّ مَعْرِفَةٌ .

قال ابنُ الحَبَّازِ في « شرح الجزولية »^(٣) : « ويحتاجُ أبو عليُّ في هذا الإبطالِ إلى أن يُبينَ أنَّ نُوحاً أعجميٌّ ، وسبحانَ مَنْ يَعْلَمُ حالَ الأممِ الخاليةِ » .

أقولُ : أحدُ الدَّلَائِلِ على العُجْمَةِ نُقُلُ أئمةِ اللغةِ ، وأجمعوا على أنَّ نُوحاً أعجميٌّ . وفسادُ قولِ مَنْ زعمَ أنه سُمِّيَ بذلكِ لَتَوَجِّهِ ظاهراً ؛ لأنَّ تَسْمِيَتَهُ بذلكِ مُتَقَدِّمَةٌ على فِعْلِهِ . ولم يَكُنْ له عليه السَّلَامُ اسمٌ غيرُ ذلكِ .
الثانية : إذا كان ذلكِ الاسمُ أعجمياً نحو: مَاهُ وَجَوْرُ (لبلدَيْنِ) ، لم يَنْصَرَفِ البَتَّةُ؛ لأنَّ فيه ثلاثةَ أسبابٍ : العِلْمِيَّةُ والتَّأْنِيثُ والعُجْمَةُ ، فقاوَمَتِ الخِفَّةُ أحدها ، فبقيَ سيبانُ سلمانَ عن المعارِضِ ، وإذا نُكِّرَ انصَرَفَ .

(١) الذي وقفت عليه من كلام أبي العباس المبرد خلاف ما نسبته إليه المصنف ، فظاهر كلام المبرد أنه يقول بصرف ما جاء على ثلاثة مونثا ، وأنه هو الذي استشهد بصرف العلم الأعجمي الذي جاء على ثلاثة . قال في المقتضب ٢٠٢/١ : « وإنما انصرف في الثلاثة لخفته ؛ لأن الثلاثة أقل أصول الأسماء . وكذلك إن كان الاسم أعجمياً » ، وقال في ٢٠٩/١ : « وأما المستعملة للتأنيث فنحو: جمل ، ودعد ، وهند ، فأنث في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس . فأما مَنْ صرف فقال : رأيت دعداً ، وجاءتني هندٌ ، فيقول: خفت هذه الأسماء لأنها على أقل الأصول ، فكان ما فيها من الخفة معادلاً لنقل التأنيث . ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته؛ نحو: عقرب وعناق، موجود فيما قل عدده ؛ كما كان فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليله سواءً » .

(٢) قال في الإيضاح ص : ٣٠٧ : « ومن زعم أن القياس في دعد كان ألا يصرف دخل عليه في قوله هذا صرفهم لنوح ولوط وهما أعجميان معرفتان ... » .
(٣) هو من كتبه المفقودة إلى الآن .

الثالثة: إذا سميت بـ « زَيْدٍ » وشبهه مؤنثاً، فجمهور النحاة ينعونه الصِّرفَ ، ويُفَرِّقونَ بينه وبين هِنْدٍ بأنَّ ذلكَ نَقَلْتَهُ من التَّذْكِيرِ وهو الأَصْلُ إلى التَّأْنِيثِ الذي هو الفِرْعُ مُثَقَّلٌ ، وهنْدٌ ليس كذلك . وعيسى بنُ عُمَرَ لا يُفَرِّقُ بينهما .

والمتحركُ الوَسَطِ نحو « قَدَمٌ » لا يَنْصَرِفُ إجماعاً ؛ لِتَنْزُلِ الحِركَةِ منزلةَ الحرفِ بدليلِ جَمَزَى ، ولأجله تَرَجَّحَ شاهي على شوهي . ذَكَرَهُ عبدُ القاهر^(١) فاعرفه .

وأما ما زاد عليه فلا يَنْصَرِفُ للعلميةِ وتَنْزُلِ الزَّائِدِ منزلةَ تاءِ التَّأْنِيثِ ، وسواءً في ذلكِ المَرْتَجَلُ كزَيْنَبِ ، والمنقولُ من الجنسِ كعَقْرَبِ ، والمنقولُ من التَّذْكِيرِ / كجَعْفَرِ . أنشَدَ المبرِّدُ في « الكاملِ »^(٢):

يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ
 إِنَّكَ دَخْدَاحًا فَأَلْتِ أَقْصَرُ
 غَرْكَ سِرْبَانَ عَلَيْكَ أَحْمَرُ
 وَمَقْنَعٌ مِنَ الْحَرِيرِ أَصْفَرُ

(١) لم أقف عليه . قال ابن الخباز في توجيه اللعص : ٤٨٣ : لأنَّ حَرَكَه أَوْسَطُهُ تَنْزَلَتْ منزلةَ الحرفِ الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي التَّسْبِيبِ إِلَى حَبْلِي : حَبْلِيٌّ وَحَبْلِيٌّ ، فَإِذَا تَحَرَّكَ الثَّانِي نَحْوَ : دَقْرِي ، لَمْ يَقُولُوا فِي التَّسْبِيبِ إِلا : دَقْرِيٌّ ، وَلَمْ يَقُولُوا : دَقْرِيٌّ ، كَمَا لَمْ يَقُولُوا فِي حُبَارِي : حُبَارِيٌّ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ مُؤنَّثٍ سَمَّيْتَهُ بِهِ مُؤنَّثًا نَحْوُ : قَدَمٌ وَكَيْدٌ وَعَضْدٌ .

(٢) الكامل ١/١٢٥ .

واللفظي : ما كان بالتاء أو بالألف أو بالهمزة .

فدو التاء لا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً مُدَكَّرًا كان أو مؤنثًا نحو : حمزة وفاطمة ،
وإن تُكَّرَ انصَرَفَ . وذو الآخرين نحو : حُبلى وصحراء لا يَنْصَرِفُ مُطْلَقًا .
والفرق بينهما وبين التاء من وجوه ثلاثة :

الأول : أنهما لازمتان ؛ ألا ترى أنهم لم يقولوا : حُبْلٌ وصَحْرٌ ، ثم
قالوا : حُبلى وصحراء ، كما قالوا : قائمٌ وقائمةٌ .

الثاني : أنك تُثَبِّهُمَا فِي التَّسَبُّبِ مُبَدَلَتَيْنِ كَقَوْلِكَ : حُبْلَوِيٌّ وصَحْرَاوِيٌّ .
والتاء تُحَدِّفُ كَقَوْلِكَ : مَكِّيٌّ فِي مَكَّةَ .

والثالث : إثباتُهُمَا كَذَلِكَ فِي الْجَمْعِ نَحْوُ : حُبْلِيَّاتٍ وصَحْرَاوَاتٍ ،
وحَدَفُ التَّاءِ فِي مُسْلِمَاتٍ .

وإن سُمِّيَ بِذَلِكَ مُدَكَّرٌ لَمْ يَنْصَرِفْ أَيْضًا لَوْجُودِ مَانِعِ الصَّرْفِ .

وَأَمَّا الْجَمْعُ :

فالمرادُ به أن يكونَ ثالثُ حروفه ألفاً وبعدها حرفان متحرِّكان نحو :
مَسَاجِدَ ، أو ثلاثة أوسطها ياءٌ نحو : محاريبَ ، أو شِدَّةٌ نحو : دَوَابٌّ ،
فهذا لا يَنْصَرِفُ مُطْلَقًا . أمَّا إذا كان نكرةً فهو جمعٌ في غاية التثقل لعدم
نظيرٍ له في الأفراد ، فلم يكنْ له في الخفَّةِ مَدْخَلٌ أصلاً ، فقام ذلك مقامَ
سَبَبٍ آخَرَ .

فإن قيل : فسراويل مفردة ، وكذلك حصاجير (للضبع) ، وطفانين .
أنشد ابن الأعرابي^(١) :

يسير ليس فيه طفانين

أي : فتور . فلهذين إذا نظير في الأفراد ؟

أجبت : بأن سراويل أعجمي^(٢) ، وأصله سراويل بالشين المعجمة ، وقيل^(٣) :
إنه جمع سروالة . قال الشاعر^(٤) :

- (١) لم أقف عليه . وجاء في الجمهرة ٩٢١/٢ : « ويقال : سير ما فيه طفان ، أي : ما فيه تودة »
(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص : ٦٤ ، وشرح الكتاب ٩٧/٤ (مخطوط) .
(٣) نقله أبو العباس المبرد في المقتضب ٢٠٧/١ عن بعض العرب قال : ومن العرب من يراها جمعاً
واحداً سروالة . ونقله عنه السيرافي في شرح الكتاب ٩٧/٤ (مخطوط) . وانظر ما ينصرف وما
لا ينصرف ص : ٦٤ ، والمذكر والمؤنث للسجستاني ص : ١٩٧ ، والمذكر والمؤنث لابن
الأنباري ص : ٣١٠ ، والمذكر والمؤنث للتستري ص : ٨١ .
قال البغدادي في تعليقه على البيت الذي استشهد به على أن سروالة جمع سراويل : أقول : هذا البيت
قيل مصنوع ، وقيل قائله مجهول ، والذي أثبتته قال : إن سروالة واحدة السراويل ، وكيف تكون سروالة
معنى قطعة خرقه ، مع الحكم بأنها واحدة السراويل ، هذا لا يكون . وقال السيرافي : سروالة لغة في
السراويل ، إذ ليس مراد الشاعر عليه من اللوم قطعة من جزء السراويل . الخزانة ٨٣/١ .
قلت : قال سيويه في الكتاب ٤٩٣/٣ : « زعم يونس أن من العرب من يقول في سراويل
سراويلات ؛ وذلك لأنهم إذا أرادوا بها الجمع فليس لها واحد في الكلام كسرت عليه ولا غير
ذلك . وقال مرة : أما سراويل فشيء واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآخر إلا أن
سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة كما أشبه بقم الفعل ولم يكن له
نظير في الأسماء ، ولذلك جمعت بالألف والتاء ولم تُكسر ، فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها
كما لا تصرف عناق اسم رجل . وحكى غيره سروالة » .
(٤) البيت في المقتضب ٢٠٨/١ ، والخزانة ٨٢/١ . وانظر تعليق البغدادي على البيت في الهامش
السابق . قال الأزهري : سمعت غير واحد من الأعراب يقول : سروال ، قال أبو حاتم السجستاني :
وسمعت من الأعراب من يقول : سروال .
وفي الفائق ٣٦٥/١ عن الأحفش أن من العرب من يراها جمعاً وأن كل جزء من أجزائها سروالة .

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفٍ

وبأنَّ حَضَاجِرَّ جَمْعٌ سُمِّيَ بِهِ الضَّبْعُ ، كما يُسَمَّى بِفَضَائِلٍ وَمَكَارِمٍ ،
وبأنَّ طَفَائِنَ جَمْعٌ وَقَعَ مَوْجَعُ الْمَفْرَدِ كَقَوْلِهِمْ : بَعِيرٌ ذُو عَثَانِينَ^(١) ، وَشَابَتْ
مَفَارِقُهُ^(٢) . قاله الزعفراني^(٣) .

وقال أبو الفتح^(٤) : يجوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ فِيهِ : طَفَانٌ كَعِبَالَةٍ^(٥) ، لَكِنْ
كَرِهَ هَذَا الشَّاعِرُ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ مَا كَرِهَهُ مَنْ هَمَزَ فَقَالَ : دَابَّةٌ ،
فَحَرَّكَ فَانَكَ الإِدْغَامُ .

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ بَنَى مِنَ الْفَنِّ تَفَاعُلًا - كما ذَكَرَ أَبُو زَيْدٍ^(٦) : تَفَاوَتْ
الْأَمْرُ تَفَاوُتًا - فقال : تَفَانِينَ ، وَأَبْدَلَ مِنَ التَّاءِ طَاءً ، فَهُوَ عَلِيٌّ هَذَا مُفْرَدٌ .
فَإِنْ قُلْتَ : فَأَجْمَالٌ وَأَكْعَبٌ جَمْعَانِ ، وَلَيْسَ فِي الْإِفْرَادِ لِهَذَا نَظِيرٌ ،
وهما مصروفان ؟

- (١) انظر الكتاب ٤٨٥/٣ ، والأصول ٦٣/٣ ، والخصائص ٤٢١/٢ . وعثانين : جمع عثون وهو ما فضل من اللحية بعد العارضين من باطنهما . انظر غريب الحديث للحري ٧٣٢/٢ ، والتهذيب ١٩٩/٢ .
- (٢) انظر الكتاب ٤٨٤/٣ .
- (٣) هو محمد بن يحيى أبو الحسن الزعفراني النحوي البصري ، أحد تلاميذ علي بن عيسى الربيعي الذي كان يثني عليه ويصفه وصفا كثيرا . لقي الفارسي وقرأ عليه الكتاب . انظر الواقي بالوفيات ٤/٦٥٨ ، وبقية الوعاة ١/٢٦٨ . وعبارة « قال الزعفراني » ساقطة من (ت) وفيها مباشرة : قال أبو الفتح .
- (٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة .
- (٥) في المعاجم : ألقى عليه عبائته أي ثقله ، ولم أقف على تشديدها . وقد ذكرها ابن جني في الخصائص ٢/٩٥ قال : « وأغمض من ذلك أن تسمى رجلا يعبال وحمار جمع عبالة وحماراة على حد قولك : شجرة وشحر ... » .
- (٦) لم أقف عليه في النوادر حسب فهرسه السيئة . وينظر النقل عنه في إصلاح المنطق : ١٩٠ ، وأدب الكاتب : ٦٢٩ .

أجبتُ : بأنَّهما جارِيانِ مَجْرَى الآحادِ لوجهين :

الأوَّلُ : تصغيرُهُما نحو : أُجَيِّمَالُ وأُكَيِّعُب .

والثَّاني : جمعُهُما نحو : أَكُلْبُ وأَكَالِبُ ، وإِعْرَابُ وأَعَارِبُ .

وَصَرَّحَ الزَّمخَشَرِيُّ فِي « مُفَصَّلِهِ »^(١) بِأَنَّ ذَلِكَ قِيَاسٌ ، وَهَذَا مَمْتَنَعَانِ

فِي الأوَّلِ . وَهَذَا جَوَابُ أَبِي عَلِيٍّ فِي « الْمَسَائِلِ الشِّيرَازِيَّةِ »^(٢) فَاعْرِفْهُ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(٣) : لَا يَنْصَرَفُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَشَبَّهِ

الأَعْمِيَّةِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : لَهَا وَلِمُرَاعَاةِ أَصْلِهِ .

ومتى دخلتُهُ التَّاءُ انصَرَفَ نَحْوُ : مَلَائِكَةٌ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَزَانٍ : حَمَارٌ / [ب/٥]

حَزَائِيَّةٍ (وَهُوَ الْغَلِيظُ) ، وَزَلَّايِيَّةٍ . قَالَتْ امْرَأَةٌ^(٤) :

إِنَّ جِرِيَّ حَزَوْرًا حَزَائِيَّةً

كَالْقَدَحِ الْمَكْبُوبِ تَحْتَ الرَّايِيَّةِ^(٥)

(١) المفصل ص : ١٨٤ .

(٢) لم أقف عليه فيما اطّلت من مسائل الشيرازيات المطبوعة .

(٣) الإيضاح ص : ٣١٢ . قال : « ولو سميت بمساجد رجالاً لم تصرفه لأنه شابه الأعممي المعرفة

حيث لم يكن له في الآحاد نظير » .

(٤) الأبيات لامرأة من العرب في العين ١٦٥/٣ (حزب) ، والتهذيب ٢١٧/٤ ، ٢٢٠/٥ ، واللسان

والنّاج (حزب، حزبل، حزبل... دون نسبة . في الصحاح : الحَزَوْرُ : الغلام إذا اشتد وقوي ، وفي

المحكم ٤٨٩/١ هو الذي انتهى إدراكه ، وأنشد الأبيات . وحزايية : يقال : رجلٌ حزابٌ

وحزايية إذا كان غليظاً إلى القصر .

(٥) في (ص) انتقل الحديث بعد البيت الثاني إلى قول الشاعر :

إِذَا عَلَوْتُ فَوْقَهُ نَبَا بِيَّةَ

بَاطِنُهُ أَحْلَى مِنَ الزَّلَائِيَّةِ

وَأَمَّا الْعُجْمَةُ فَمَعْنَاهَا أَلَّا تَكُونَ الْكَلِمَةُ عَرَبِيَّةً. وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

الأوَّلُ : كَوْنُ الْإِسْمِ عَلَى وِزَانٍ مَعْدُومٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ نَحْوُ : فَيْثَاغُورَسُ ،

وَأَرْسَطَاطَالِيْسُ .

والثَّانِي : أَنْ تَجْتَمَعَ فِيهِ حُرُوفٌ لَا تَجْتَمِعُ فِيهَا نَحْوُ : ثَكْجٌ وَقَلِيْجٌ^(١) .

والثَّالِثُ : التَّنْقُلُ .

وهي على ضَرْبَيْنِ : جِنْسِيَّةٌ وَعَلَمِيَّةٌ . فَالْجِنْسِيَّةُ لَا تُعْتَبَرُ لِأَنَّ الْعَرَبَ

صَرَّفَتْهَا تَصْرِيفَ كَلَامِهَا مِنْ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهَا ، وَإِضَافَتِهَا ،

وَتَغْيِيرِهَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْلَ إِبْرِيْسَمِ أَوْرِيْشَمِ ، وَنِيْرُوزِ نُوْرُوزِ ، وَجَلَامِ لِكَامِ ،

وَمِنْ طَرِيقِهِ جُورِبِ ، وَأَصْلُهُ كُورْبَايِ أَي : قَبْرِ الرَّجُلِ .

فَإِذَا سَمِّيَتْ بِذَلِكَ مُؤْتَنَأً لَمْ يَنْصَرَفْ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ لَا لِلْعَجْمِيَّةِ ،

وَإِنْ سَمِّيَتْ بِهِ مَذْكَرًا نَظَرْتَ فَإِنَّ كَانَ عَلَى وَزْنٍ يُمْنَعُ عَلَيْهِ نَظِيرُهُ الْعَرَبِيُّ

مِنَ الصَّرْفِ لَمْ يَنْصَرَفْ ، وَإِلَّا انْصَرَفَ . فَالْأَوَّلُ نَرْجِسُ لِأَنَّ نَظِيرَهُ يَضْرِبُ ،

وَالثَّانِي جَلَامٌ لِأَنَّ نَظِيرَهُ كِتَابٌ .

فَكَلاَّ وَرَبِّي لَا تُعَوِّدِي لِإِثْلِهِ عَشِيَّةً لَأَقْتَهُ اللَّيْلَةَ بِالرِّدْمِ

وهو آت بعد عشر صفحات تقريباً ، ولا أدري كيف دخل هذا الفاصل هنا ومقداره ثلاثة

أرباع الصفحة من المخطوطة .

(١) في (ص) : قِيلِج .

والعلمية إن كان الاسم ثلاثياً مؤنثاً لم ينصرف ساكن الوسط كان أو متحركاً ؛ لِمَا تقدّم ، وإن كان مذكراً كذلك فبعكسه ، خلافاً لابن الحاجب^(١) في المتحرك الوسط ، فإنه لا يصرّفه ؛ لكونه للحركة بمنزلة الزائد على الثلاثة كإبراهيم ، وهذا لا ينصرف إجماعاً مذكراً ومؤنثاً . ويلزمه أن يُجيزَ ترخيمَ عَمَر ، وهو لا يُجيزُهُ .

وأما الوزنُ :

فالذي يُمنعُ منه قسمان : أحدهما : المختصُّ ، وهو أن يُنقلَ الفعلُ الذي وزنه لا تشاركه فيه الأسماءُ فيسمّى به نحو : يَشْكُرُ ، وتَغْلِبُ ، ووزنُهُما يَفْعَلُ وتَفْعِلُ ، وهذان المثالان لا يكونان إلا في الأسماء .

والآخَرُ : الغالبُ وهو أن يكونَ الاسمُ على وزنٍ يَغْلِبُ وُجُودُهُ في الأفعالِ وتَشْرِكُهُ في الأسماءُ ، وذلك نحو : يَرْمَعُ^(٢) ، ومثاله يَفْعَلُ ، وهذا في الأفعالِ أكثرُ منه في الأسماءِ . وقولُ ابنِ الحاجبِ^(٣) : إِنَّهُ يُوَدِّي إِلَى جِهَالَةٍ ضَعِيفَةٍ^(٤) ؛ لِأَنَّ تَقْلَ أُمَّةِ اللُّغَةِ يُقْبَلُ وَلَا يُرَدُّ ، وَإِذَا تَقَلُّوا عَدَمَ البِنَاءِ

(١) انظر الكافية ص : ٦٤ ، وشرحها له ٢٨٢/١ .

(٢) الرِّمَعُ : حجارة بيض رقائق تلعب . الصحاح (رمع) .

(٣) قال في شرح الكافية له ٣١١/١ : « قوله : أو يكون في أوله زيادة كزيادته . هذا أولى من قول النحويين : (أو يكون غالباً في الفعل) ، فإنه غير مستقيم لوجهين : أحدهما : أنه ردُّ إلى جهالة ؛ إذ لا تعرف كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال ، والثاني : أنه باطل بأفعل ... » .

(٤) في (ت) : فعلتُ .

كما قالوا : ليس في الكلام فَعُلُّ (١) ، ولا في الصَّحِيحِ فَيَعِلُّ بِكَسْرِ الْعَيْنِ (٢) ،
 وَقَبْلَ ذَلِكَ ، فَكَذَلِكَ يُقْبَلُ فِي ادِّعَاءِ الْكَثْرَةِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مَعَ الْإِنْصِرَافِ (٣) .
 وَلَوْ سَمَّيْتَ بَضْرَبَ أَوْ ظَرْفَ أَوْ عَلِمَ أَوْ دَحْرَجَ لَا نَصْرَفَ ذَلِكَ أَجْمَعُ ؛
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمَا ، وَعَيْسَى بْنُ عُمَرَ لَا يَصْرَفُهُ (٤) ، وَيُمْسِكُ بِقَوْلِ سُحَيْمِ بْنِ
 وَثِيلِ الرَّيَّاحِيِّ (٥) :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَّلَاعِ الشَّيَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تُعْرِفُونِي
 وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ « جَلَا » وَصْفًا لِمُصَوِّفٍ مَحذُوفٍ أَي : ابْنُ
 رَجُلٍ جَلَا/ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (٦) : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾ أَي : حُورٌ قَاصِرَاتُ
 الطَّرْفِ .

وَالْآخَرُ : أَنَّهُ سُمِّيَ بِهِ وَفِيهِ ضَمِيرٌ فَحِكْيَى ، كَقَوْلِهِ (٧) :

عَارِي الْأَشَاجِعِ مِنْ تَقْنِفِ أَسْلُهُ عَبْدٌ وَيَزْعَمُ أَنَّهُ مِنْ يَقْدُمِ

-
- (١) انظر الكتاب ١٩٦/٣ ، والخصائص ١٩٤/٣ . ويمكن ضبطها بفعُلُّ . انظر الكتاب ٤٢٤/٤ .
 (٢) انظر شرح الأشموني ١٨٣/٣ .
 (٣) في (ت) و(ج) الاتصاف .
 (٤) انظر الكتاب ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص : ٢٧ ، والإيضاح في شرح
 المفصل ١٣٠/١ .
 (٥) انظر الكتاب ٢٠٧/٣ ، وشرح أبياته (تحصيل عين الذهب) : ٤٥٢ . والشاهد في الأصمعيات
 ص : ١٧ ، ومجالس ثعلب : ١٧٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٦/١ ، وشرح الكافية ١٨٢/١/١ ،
 والمقاصد الشافية ٦٤٨/٥ ، والخزانة ٢٥٥/١ ، وفيها مزيد تخريج للبيت وأقوال العلماء فيه .
 (٦) سورة الصافات ، من الآية (٤٨) .
 (٧) هو حسان بن ثابت والبيت في ديوانه ص : ٤٣٨ . وانظر معاهد التنصيص ٢١٢/١ .

وأما التركيبُ :

فحقيقته أنه ضمَّ اسم إلى اسم على غير جهة الإضافة والإسناد . وهو

ضَرْبان :

الأوَّلُ : أن يُبنى الشَّطْرُ الأوَّلُ نحو: بَعْلَبِكَ وَحَضْرَمَوْتَ، فلا يُصْرَفُ
للتَّعْرِيفِ وَالتَّرْكِيبِ ، تقول : هذا بَعْلَبِكَ، ورأيتُ بَعْلَبِكَ، ومررتُ بِبَعْلَبِكَ ،
فإنَّ نَكْرَتَ صَرَفْتُهُ .

والثَّانِي : أن يُبنى الشَّطْران ، وهو قسمان :

أحدهما : الأعدادُ وهو من أحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عَشَرَ عدا اثنيَ عَشَرَ ،
فإنه مُعْرَبٌ خِلافًا لابنِ دُرُسْتَوِيهِ^(١) .

والآخَرُ : ألفاظٌ جاءت فَضْلَةً إمَّا حَالًا وإمَّا ظَرْفًا ، كقوله : « هو
جاري بيتَ بيتَ »^(٢)، أي : ملاصقًا . ومنعَ أبو سعيد^(٣) من تقديمه ؛ لأنَّ
عامِلَهُ جاري ، وليس بجارٍ على الفعل . فإن قلتَ : مجاورٍ جازَ التَّقْدِيمُ ؛
لأنه جَارٍ على مجاورٍ .

و « هو يأتينا صباحَ مساءً »^(٤) . قال الشَّاعِرُ^(٥) :

(١) ذهب ابن درستويه ومعه ابن كيسان إلى أنه مبني ثلاثة من ثلاثة عشر ، وعشر مبني لقيامه مقام

النون . المساعد ٨٠/٢ ، وارتشاف الضرب ٧٥٩/٢ .

(٢) انظر الكتاب ١١٨/٢ ، ٣٠٢/٣ ، والمقتضب ٢٩/٤ .

(٣) شرح الكتاب ٢٠٨/١ .

(٤) انظر الكتاب ٣٠٢/٣ .

(٥) هو كعب بن زهير والبيت في ديوانه ص : ٢٠١ ، وروايته :

وَمَنْ لَمْ يَصْرِفِ الْوَاشِيْنَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يُضْنُوهُ خَبَالًا
 وَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَالْمَرَادُ بِهَا الْعَلْمِيَّةُ دُونَ بَاقِي ضَرْوِبِهَا ، وَعَلْتُهُ أَنَّ تَعْرِيفَ
 الْإِضْمَارِ وَالْإِشَارَةِ يُبْنَى مَعَهُمَا الْاسْمُ ، وَغَيْرُ الْمَنْصَرَفِ مُعْرَبٌ ، وَتَعْرِيفُ
 الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةُ يُرْجَّحَانِ جَانِبَ الْإِسْمِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ خِصَائِصِهَا ،
 فَتَعَيَّنَتِ الْعَلْمِيَّةُ .

وهنا تنبيهان :

الأولُ : أَنَّ السَّيِّدَ ابْنَ الشَّحْرِيِّ وَابْنَ يَعِيشَ^(١) ذَهَبَا إِلَى أَنَّ « أَجْمَعَ » لَا
 يَنْصَرَفُ لِلزَّوْنِ وَتَعْرِيفُ الْإِضَافَةِ الْمَقْدَّرَةِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَلِمَ لِلتَّوَكِيدِ ، وَالْعَلْمُ
 كَمَا يَكُونُ لِلْأَشْخَاصِ يَكُونُ لِلْمَعَانِي ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ .

والثَّانِي : أَنَّ الْعَلْمِيَّةَ سَبَبٌ قَوِيٌّ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ أَذْرِيحَانَ فِيهِ خَمْسَةُ
 أَسْبَابٍ : التَّرْكِيبُ وَالْعَلْمِيَّةُ وَالْأَلْفُ وَالتُّونُ وَالْعُجْمَةُ وَالتَّانِيثُ ، فَإِذَا نُكِّرَ
 انصَرَفَ وَإِنْ بَقِيَ فِيهِ أَرْبَعَةٌ ، وَعَلْتُهُ أَنَّ لِلْعَلْمِيَّةِ فَضْلًا عَلَى غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ
 كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِنْسَانِيِّ وَالْبِلَادِ وَكَثِيرًا مِنَ الْحَيَوَانَ الْمُتَّخِذِ الْمَأْلُوفِ كَالْإِبِلِ
 وَالخَيْلِ وَالغَنَمِ وَالْكَلابِ وَالْحَمِيرِ لَا يَخْلُو مِنْ عِلْمٍ يُوضَعُ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ مِنْ
 ضَرْوَرَتِهِ غَيْرُهُ كَالتَّانِيثِ وَالْأَلْفِ وَالتُّونِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَلَمَّا كَانَ لَهُ فَضْلٌ

وَمَنْ لَمْ يَقْتُلِ الْوَاشِيْنَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يَبْغُوهُ الْخَبَالًا

وهو في شرح الكتاب للسيراي ١٣٢/٤ (مخطوط) .

(١) لم أقف على رأيهما .

على غيره أخلَّ فقدُهُ. يمنع الصَّرْفُ .

وينقسم^(١) أيضاً إلى مُفْرَدٍ ومثْنِيٍّ ومجموعٍ جمعِ السَّلَامَةِ .
فالأولُ قد دُكِرَ .

والثاني يكونُ بالألفِ والنونِ في الرَّفْعِ كقولك : قامَ الزَّيْدَانِ ، والياءِ
والتَّوْنِ في الجَرِّ والنَّصْبِ كقولك : مرَّرتُ بالزَّيْدَيْنِ ، ورأيتُ الزَّيْدَيْنِ .
وهنا سؤالان :

الأول : ما حرفُ إعرابه ؟

والجوابُ : أنه الألفُ والياءُ ، وهو مذهبُ سيبويه^(٢) ، واختيارُ
المتأخِّرين^(٣) . ويدلُّ عليه أنَّ الإجماعَ منعقدٌ على حَذْفِ حَرْفِ الإعرابِ
في التَّرخيمِ ، وإذا رَحِّمْتَ « زيدان » بعد / التَّسمية حَذَفْتَ الألفَ والتَّوْنَ ،
والتَّوْنُ ليست حرفَ إعرابٍ لحذفِها في الإضافة ، وأنها مع صحَّتها لم يَجْرُ

[ب/٦]

-
- (١) أي الاسم المعرب .
(٢) الكتاب ١٧/١ - ١٨ . وانظر المقتضب ١٥١/٢ ، والإيضاح في علل النحو : ١٣٠ ، وعلل
النحو للوراق : ١٦٥ - ١٦٦ ، وشرح اللمع للثمانيني ص : ١٤٠ .
أما الزجاج فذهب إلى أن المثني والجمع مبيانان ، قال الرضي : « ومذهب الزجاج أن المثني
والمجموع مبيانان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر ، وليس الاختلاف فيهما إعراباً
عنده ، بل كل واحد صيغة مستأنفة » . شرح الكافية ٦٣٨/١ (القسم الثاني) ، وانظر التصريح
٢٢٩/١ .
(٣) انظر الإنصاف ص : ٢٥ [المسألة الثالثة] ، وأسرار العربية ص : ٦٧ ، والتذيل ٢٣٦/١ ،
وارتشاف الضرب ٥٦٨/٢ .

عليها الإعراب، فتعين أن يكون ذلك ما قبلها ، وهذا أقوى ما يُستدل له .

فإن قيل : فكيف وقعت قبله التاء في ضاربتان ؟

أجبت : بأن الألف لما جرت في الدلالة على الإعراب مجرى

الحركة استُحيزَ ذلك .

فإن قيل : لو كانت كذلك لم تتغير قياساً على ألف فتى ؟

أجبت : ألف فتى يُعني عن تغييرها تَعْيُرُ التَّوابع ، ولو سَلِمَتِ أَلْفُ

المثنى وتابعه مثنى مثله لم يُتَبَيَّنْ حاله . واستضعفه الشلوبيني^(١) .

والثاني : ما هذه التَّوْنُ ؟

والجواب : فيها تفصيلٌ ذَكَرَهُ ابنُ جَنِّي^(٢) والزَّعْفَرَانِيُّ ، وهو أنَّها

تارة تكونُ بدلاً من الحركة والتَّنوين ، كقولك : زَيْدٌ وزَيْدَان ، وتارة

تكونُ بدلاً من الحَرَكة لا غيرُ ، كقولك : الرَّجُلُ والرَّجُلَان ، وأحمدُ

وأحمدان ، ويا زَيْدَان ، وتارة تكونُ بدلاً من التَّنوين لا غيرُ وذلك في

الإضافة كقولك : قامَ غلامًا زَيْدٌ ؛ ألا تراها حُدِفَت كحَدَفِ التَّنوين .

(١) عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي ويعرف بالشلوبين والشلوبيني . أحد أعلام النحو في

الأندلس، أخذ عن ابن ملكون وابن مضاء وغيرهما، وعنه أخذ ابن أبي الربيع وابن الضائع

وغيرهما، من تصانيفه: التوطئة وشرح الجزولية وحواشي المفصل وغيرها، توفي سنة ٦٤٥ هـ .

أخباره في: إنباه الرواة ٣٣٢/٢، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٢٠٧ .

وانظر كلامه في شرح الجزولية ٤٠١/١ .

(٢) قال ابن جني في اللمع ص : ٦١ : « ودخلت النون عوضاً مما منع الاسم الواحد من الحركة

والتنوين اللذين كانا في الواحد » .

وهنا تنبيه :

وهو أنها في « هذان » و« اللذان » عوضٌ من المحذوف ، وهو الياءُ من « الذي » والألفُ من « هذا » .

والمقصورُ الثلاثيُّ المعلومُ أصلُهُ يُرَدُّ إلى أصله ، كقولكَ في عصا : عَصَوَان ، وفي رَحًا : رَحَيَان ، والمجهولُ إنْ أُمِيلَ فبالياء ، كما لو سُمِّي بمتى ، وإنْ لَزِمَهُ التَّفخِيمُ فبالواو كإِذَا ، وما زَادَ [على ثلاثة] ^(١) فبالياء ، كقولك : مَعْرِيَان ومُسْتَرَشِيَان .

والمنقوصُ لا تتغيَّرُ يَأْوُهُ مطلقاً ، كقولك : قاضيَان ومُسْتَرَشِيَان .

والثالث ^(٢) : إمَّا أنْ يكونَ في اسم جامد صحيح أو صفة .

فالأوَّلُ له شروطٌ وهو أنْ يكونَ عَلَمًا لمذكَّر يعقلُ خالياً من التَّاء .

ف« عَلَمٌ » احترازٌ من رَجُل ، و« مذكَّر » احترازٌ من هِنْدٍ ، و« يعقل »

احترازٌ من أَعْوَج ولاحق ، فإنهما عَلَمَان على فحليْن من الخيل ^(٣) .

و« خالياً » احترازٌ من حمزة . وأجازه الكوفيون . وقد ذَكَرْتُ ذلك

في « شرح الفصول » ^(٤) .

(١) زيادة يستقيم بها السياق ، وقد نص المؤلف على هذه العبارة في المحصول .

(٢) وهو (الجمع) في التقسيم الذي أشار إليه قبل صفحتين .

(٣) انظر أسماء خيل العرب وأنسابها للغندجاني ص : ٣٥ ، ٣٧ ، ٢١٧ .

(٤) المحصول لوجه (٤٣) قال : « وأجاز الكوفيون طَلْحُون ، وطلَّحِين ، ووافقهم ابن كيسان ، إلا أنه

يفتح اللام ، وحجتهم أنهم يحذفون التاء ثم بعد ذلك يجمعونه » .

والثاني^(١) شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لَدُنْكَ ، وَأَلَّا يَكُونَ فَعْلَانِ فَعَلَى ،
 وَلَا أَفْعَلَ فَعْلَاءً^(٢) ، فَلَا يَجُوزُ عَطَشَانُونَ وَلَا عَطَشِيَّاتٍ ، وَلَا أَحْمَرُونَ وَلَا
 حَمْرَاوَاتٍ ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ فَعْلَانِ وَوَلِهَ فَعَلَى ، وَبَيْنَهُ وَوَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ، كَقَوْلِكَ :
 نَدْمَانِ ، وَبَيْنَ أَفْعَلَ مُؤَنَّثُهُ فَعْلَاءً ، وَبَيْنَ أَفْعَلَ الَّذِي لِلتَّفْضِيلِ وَمُؤَنَّثُهُ فَعَلَى .
 وَالْمَعْتَلُّ إِنْ كَانَ مَقْصُورًا نَحْوَ مُوسَى ، حُدِفَتْ أَلْفُهُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ،
 وَبَقِيَتِ الْفَتْحَةُ تَدْلُلُ عَلَيْهَا فَتَقُولُ : مُوسَوْنَ وَمُوسَيْنِ .
 وَأَجَازُ الْكُوفِيُّ ضَمًّا مَا قَبْلَ الْوَائِ ، وَكَسْرًا مَا قَبْلَ الْيَاءِ . وَقَدْ ذَكَرْتُهُ
 فِي « مَسَائِلِ الْخِلَافِ »^(٣) .

وَإِنْ كَانَ مَنْقُوصًا قُلْتَ : قَاضُونَ فِي الرَّفْعِ ، وَأَصْلُهُ قَاضِيُونَ ، فَتُقَلَّتْ
 ضَمَّةُ الْيَاءِ إِلَى الضَّادِ اسْتِثْقَالًا لَهَا عَلَيْهَا ، وَحُدِفَتْ الْيَاءُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ .
 وَقَاضِيْنَ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، وَأَصْلُهُ قَاضِيَيْنِ ، فَحُدِفَتْ الْكَسْرَةُ اسْتِثْقَالًا ،
 وَفُعِلَ مَا ذَكَرْتَنَا .

وَالثَّانِي مِنْ قِسْمِي الْمَغْرَبِ وَهُوَ الْفَعْلُ الْمَضَارِعُ .

(١) أي جمع الصفة .

(٢) هنا حدث خطأ في ترتيب صفحات النسخة (ت) ، حيث نهاية الصفحة (١١١/ب) هنا ،
 وتكملتها في (١٢/ب) ، وهكذا حصل في أغلب اللوحات العشر القادمة .

(٣) قال المصنف في المخلص (لوحة ١٩) : « وَأَجَازُ الْكُوفِيُّونَ ضَمًّا مَا قَبْلَ الْوَائِ ، وَكَسْرًا مَا قَبْلَ
 الْيَاءِ هُنَا ، فَقَالُوا : مُوسَوْنَ ، وَمُوسِيْنَ . وَأَرَاهُ فَاسِدًا ؛ لِأَنَّهُ يَفْضِي إِلَى الْبَيْسِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا
 قُلْتَ فِي جَمْعِ مِصْطَفَى الْمَقْصُورِ : مِصْطَفَوْنَ بِضَمِّ الْفَاءِ التَّبْسِ بِجَمْعِ مُصْطَفِيٍّ ، الَّذِي هُوَ اسْمُ
 الْفَاعِلِ مِنْ اصْطَفَى ؛ إِذْ جَمَعْتَهُ : مِصْطَفَوْنَ ، فَاعْرَفَهُ » .

وأصلُ الفعلِ البناءُ ؛ لعدمِ مقتضيِ الإعرابِ فيه ، لكن أُعْرِبَ هذا النوعَ لِشَبَّهِهِ بِالاسْمِ .

فإن قلتَ : ومن أيِّ وجهٍ حَصَلَ ذلك ؟

أجبتُ : قال العبدِيُّ^(١) : حَصَلَ من وجهين : الأوَّلُ لفظيُّ ، وهو أنَّ « يَضْرِبُ » على وزن ضارب . والثَّاني معنويُّ ، وهو أنه مُبْهَمٌ يَتَخَصَّصُ ، كما أنَّ ضارباً كذلك .

ويشكِّلُ ذلك بأنَّ الماضيَ يَتَخَصَّصُ أيضاً ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : أكرَمَ ، فهو مبهمٌ بين القريب من الحال والبعيد منه . فإذا أدخَلتَ عليه « قد » تعيَّنَ للقريب ، وأكرَمَ مُوازِنٌ لقولك : مُكرِمٌ .

والجوابُ : أنه ليس مُوازناً له في التَّحْقِيقِ ؛ ألا ترى أنَّ أصلَ مُكرِمٍ مُؤكِّمٌ كمدحرج ، وأيضاً فالمضارعُ مُوازنٌ لاسمِ الفاعلِ مُطلقاً لفظاً أو تقديرًا ، وليس الماضي كذلك ؛ لأنه لا يُوازنُهُ في الثَّلَاثِي بِل في الزَّائِد عليه لفظاً فقط .

(١) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بنية ، أبو طالب العبدِي ، أحد الأئمة النحويين المتقدمين ، قرأ على السيرافي والروماني والفارسي وغيرهم . له شرح الإيضاح ، وشرح كتاب الجرمي وغيرها . قال القفطي : عاش إلى قريب سنة عشرين وأربعمائة . انظر أخباره في معجم الأدباء ٢٢٦/٢ ، وإنباه الرواة ٣٨٦/٢ ، والوافي بالوفيات ٨١٠/٥ ، وبغية الوعاة ٢٩٨/١ .

قلتُ : وقد نقل ابن إياز عنه كثيراً في كتبه ، وذكر له كتاب البرهان ، فلعله هو شرح الإيضاح أو شرح كتاب الجرمي .

وانظر أوجه مشابهة المضارع للاسم في شرح اللمع للثمانيني ص : ٤٩١ .

وقال الجزولي^(١): وضارَعَهُ أيضاً في دُخُولِ لامِ الابتداءِ عليه كقولك: إِنَّ زَيْدًا لَيَضْرِبُ، كما تقول: إِنَّ زَيْدًا لَضَارِبٌ، وامتنع: إِنَّ زَيْدًا لَضْرَبَ، فإن جاء ذلك حُمِلَ على أنها لامٌ قَسَمٍ و« قد » مُقَدَّرَةٌ^(٢).
 وَزَيْفُهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ اللَّامَ صَحَّ دُخُولُهَا عَلَيْهِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْمَشَابَهَةِ ،
 وَلَا يَجْعَلُ ذَلِكَ وَجْهًا فِيهَا^(٣).

وقال ابنُ الدَّهَّانِ في « العُرَّة »^(٤): والمضارعُ يَلْحَقُهُ الواوُ والثوْنُ والياءُ
 والثوْنُ نحو: يَضْرِبُونَ وَتَضْرِبِينَ، كما تقول: ضارِبُونَ وضارِبِينَ . بخلاف
 الماضي .

فإن كان صحيحاً ضُمَّ آخِرُهُ في الرَّفْعِ وَفُتِحَ في النَّصْبِ ، وَسَكَنَ في
 الجزم ، وإن كان معتلاً بالألف نحو: يَخْشَى قَدَّرَتْ فِيهِ الضَّمَّةُ في الرَّفْعِ ،
 والفتحة في النَّصْبِ لتعذر تحريكها^(٥)، وحذفت في الجزم ؛ لأنَّ الجازمَ لا بدَّ
 له من تغيير ، فلما لم يكن في آخِرِهِ حركةٌ وحرفُ العلةِ جارٍ مَجْرَى
 الحركاتِ حُذِفَ كحذوفها .

-
- (١) المقدمة الجزولية : ٨ . قلتُ : وهذا ما أشار إليه سيويه رحمه الله في قوله : « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك : لفاعل ... وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق فعل » الكتاب ١/١٤٤ .
- (٢) قال ابن يعيش عن لام الابتداء : « ولا يجوز دخولها على الماضي لبعدها ما بينه وبين الاسم فلا يقال : إن زيدا لقام » . شرح المفصل ٦/٧ .
- (٣) قال الثماني : « وهذا الوجه مطعون فيه ؛ لأن لام الابتداء إذا دخلت آذنت بشبهه بالاسم ، ولم يعلم من أي وجه أشبهته » . شرح اللمع ص : ٤٩١ .
- (٤) الغرة في شرح اللمع ٥/١ (مخطوط) .
- (٥) في (ت) : لتقدم حركتها .

وإن كان بالواو أو بالياء نحو : يَعْزُّو وَيَرْمِي ، سَكَّنَا فِي الرَّفْعِ لِتَقْلِ الضَّمَّةِ
عليهما وَقُدِّرَتْ ، وَفِتْحًا فِي النَّصْبِ لِحِفْتِهَا عَلَيْهِمَا ، وَحَذِفًا فِي الْجَزْمِ أَيْضًا .
وهنا تبيينان :

الأوَّلُ : أَنَّ بَعْضَهُمْ يُسَكِّنُهُمَا فِي النَّصْبِ ، كَقَوْلِهِ (١) :

وَمَا لِي أُمَّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكَتْهَا أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبِ
وقال آخر (٢) :

فَأَلَيْتُ لَا أَرْتِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفَا حَتَّى ثَلَاثِي مُحَمَّدًا

والأصلُ : حَتَّى تَلْقَايَ بَفَتْحِ الْيَاءِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ : ثَلَاثَيْنِ ،
فَحَدَفَ التَّوْنَ ، وَفِيهِ عَلِي / هَذَا انْتِقَالَ مِنَ الْعِيَةِ إِلَى الْخِطَابِ ، وَيُسَمِّيهِ
أربابُ البلاغةِ التَّلْوِينَ ، وَمُسَوِّعُ ذَلِكَ حَمَلُ النَّصْبِ عَلَى الرَّفْعِ وَالْجَرِّ .

[ب/٧]

(١) هو عامر بن الطفيل . انظر ديوانه برواية ابن الأنباري ص : ٢٨ . وصدر البيت كما هو في
الديوان وكتب اللغة : (فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَائَةٍ) ، أما الصدر المذكور فهو صدر بيت للمتلمس
والبيت في ديوانه : ٣٠ وتمامه :

وَمَا لِي أُمَّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكَتْهَا أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنًا

وانظر الشاهد في الخصائص ٣/٢٤٢ ، والمختص ١/١٢٧ ، وتوجيه اللمع ص : ٦٤ ، وضرائر الشعر
ص : ٩٠ ، والخزانة ٣/٥٢٧ ، وشرح شواهد شرح الشافية ص : ٤٠٤ . وجاء الشاهد في (ح) :

وَمَا لِي أُمَّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكَتْهَا أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنًا

فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَائَةٍ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبِ

وأشير في هامشها إلى أن البيت في الأصل وما لي أم غيرها ... كما جاء في المتن .

(٢) هو الأعشى والبيت في ديوانه : ١٨٥ . وروايته : « حتى تزور » ، وهو من قصيدة في مدح النبي ﷺ
مطلعها :

أَلَمْ تَعْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَعَادَاكَ مَا عَادَ السَّلِيمَ الْمَهْدَا

وَمَا ذَاكَ مِنْ عِشْقِ النِّسَاءِ وَإِنَّمَا تَنَاسَيْتَ قَبْلَ الْيَوْمِ خُلَّةَ مَهْدَا

وأرى أنّ ذلك في الاسم كقوله^(١):

فَتَى لَو يُبَارِي الشَّمْسُ أَلْقَتْ حِمَارَهَا أَوْ الْقَمَرَ السَّارِي لِأَلْقَى الْمَقَالِدَا
أحسنُ منه في الفعل ؛ لحمله هناك على حالتين الرفع والجرّ ، وهنا
على حالةٍ واحدةٍ وهي الرفع^(٢) . وقد ذكّرتُ في « الخلاف » غير هذا .
والثاني : أنّ منهم من يُثبت حروفَ العلةِ في الجزم ، كقوله^(٣) :
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ
وكقوله^(٤) :

هَجَوْتُ زَبَانَ لَمْ حِجَّتْ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُوْ وَلَمْ تَدْعِ

(١) هو الأعتى والبيت في ديوانه ص : ١١٥ . وفي (ص) : أَلْقَتْ قناعها .

(٢) عبارة : « وهي الرفع » ساقطة من (ص) .

(٣) الكتاب ٣/٣١٤ ، هو صدر بيت لجرير في ديوانه : ١٤٠/١ ، وتمامه :

فَيَوْمًا يُؤَايِنُنِي الْمَوْىَ غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقْعُولُ

وفي شرح الديوان : « غير ما صبا » ، وتعرض لذكر رواية سيويه . وانظر : النوادر : ٥٢٤ ،
وما يحتمل الشعر من الضرورة للسرياني : ٦٦ ، والخصائص ٣/١٥٩ ، والمنصف ٢/٨٠ ،
١١٤ ، والضرائر لابن عصفور : ٤٢ . والتّعَوْلُ : التلوُّنُ والتقتُلُ .

(٤) هو أبو عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق الذي جاءه معتذراً من أجل هجو بلنعة عنه على ما ذكرَ
ياقوت في معجم الأديباء ١١/١٥٨ . وبينه هذا سيار في كتب العربية . انظره في معاني القرآن
للغراء ١/١٦٢ ، ٢/١٨٨ ، وكتاب الشعر للفارسي ١/٢٠٤ ، والمنصف ٢/١١٥ ، وشرح
اللمع للثماني ص : ٥٠٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/١٢٨ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٤ ،
وشرح الملوكي ص : ٢٧١ ، وضرائر الشعر ص : ٤٥ ، واللمع ٢/٥٣٧ ، وشرح شواهد
شروح الشافية ص : ٤٠٦ .

وكقوله^(١):

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَقِ
وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ

واعلم أنّ هذا في الواو والياء أحسن منه في الألف ؛ لأنّ تحريكهما ليس متعدياً كتعديه في الألف^(٢)، فهما قريان من الصحيح ، ثمّ هو في الواو أحسن منه في الياء ؛ لقرب الياء من الألف ، ولهذا كثر انقلابُ الياء الساكنة ألفاً ، وقيل ذلك في الواو الساكنة. نصّ عليه أبو الفتح في « المنصف »^(٣)، وله ترجيح قول الخليل^(٤) في « حاحيت » وشبهه على قول أبي عثمان المازني^(٥). وهذا التفضيل إنّما يتّجه على قول من قال : حذفت الحركة المقدّرة للحزم^(٦).

-
- (١) هو رؤية . والبيتان في ديوانه ص : ١٧٩ . وهما في المسائل الحلبيات ص : ٨٦ ، والعسكريات ص : ٢٦٤ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، والمنصف ١١٥/٢ ، وشرح اللمع للثمانيني ص : ٥١٠ ، وأمالي ابن الشجري ١٢٩/١ ، وشرح المفصل ١٠٦/١٠ ، وضرائر الشعر ص : ٤٦ ، والمتع ٥٣٨/٢ ، وشرح شواهد شروح الشافية ص : ٤٠٩ ، وشرح أبيات المغني ٣٥٥/٢ .
- (٢) وقد أثبت هذا بعض النحويين أي إثبات الألف مع الجازم ، ورده ابن عصفور . انظر المتع ٥٣٧/٢ - ٥٣٨ .
- (٣) انظر المنصف ١١٤/٢ - ١١٥ ، والمتع ٥٩٢/٢ .
- (٤) يرى الخليل أن الألف في (حاحيت) بدل من الياء ، ولو كانت من الواو لجاءت على أصلها كما جاءت ضوضيت وقوقيت . انظر المنصف ١٦٩/١ .
- (٥) أبو عثمان المازني يرى أن الألف في (حاحيت) منقلبة عن واو ؛ لأنه لما ينطق له بأصل لا من ياء ولا من واو ، حملها على ما نطق له بأصل كقوقيت . انظر المنصف ١٦٩/١ ، والمتع ٥٩٢/٢ .
- (٦) انظر المتع ٥٣٧/٢ .

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّامَ مَحذُوفَةٌ، وَإِنَّ الْمَوْجُودَ فِي اللَّفْظِ إِشْبَاعٌ، فَلَا فَرْقَ.
وَفِي الْأَفْعَالِ خَمْسَةٌ أَمْثَلَةٌ وَهِيَ: تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ
وَتَفْعَلِينَ.

علامة رفعها ثبوتُ التَّوْنِ، وعلامة جزمها ونصبها حذفها كقولك:
هما يضربان، ولن يضربا، ولم يضربا.
وهنا تنبيه:

وهو أَنَّهُ قَدْ جَاءَ حَذْفُ التَّوْنِ فِي الرَّفْعِ. أَنشَدَ أَبُو الْفَتْحِ فِي «التَّمَامِ»^(١):
أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَذَلُّكِي وَجَهْلِكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِيِّ
وَقَالَ الْآخِرُ^(٢):

فَكَلَّا وَرَبِّي لَا تَعُودِي لِمِثْلِهِ عَشِيَّةً لَأَقْنَهُ الْمِنِيَّةُ بِالرَّدْمِ
وهذه (لا) نافية لا ناهية؛ ألا تراها جواباً للقَسَمِ، فلذلك كان الفعلُ
مرفوعاً، وأجاز أبو الفتح أن تكون ناهيةً، وحذفُ التَّوْنِ للجزم، وسَدَّتْ
الجملةُ النَّهْيِيَّةُ مَسَدَّ جَوَابِ الْقَسَمِ.

فإن قيل: فكيف حُذِفَتِ التَّوْنُ تَخْفِيفاً وَهِيَ مَتَحَرِّكَةٌ؟
أَجِبْتُ: أَصْلُهَا السُّكُونُ، وَحَرَكَتُهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَذَلِكَ غَيْرُ

(١) لم أقف عليه في التمام، وقد أنشده في الخصائص ١/٣٨٨، وانظر الخزانة ٨/٣٣٩.

(٢) هو أبو خراش الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٢٧. وروايته:

كَلْبِي وَرَبِّي لَا تَجِيئِينَ مِثْلَهُ غَدَاةً أَصَابَتْهُ الْمِنِيَّةُ بِالرَّدْمِ

مُعْتَدُّ به ؛ ألا ترى أنه لم يُرَدَّ لها المحذوفُ في : قُمْ اللَّيْلَ ، وَبِعِ التَّوْبَ .
وأيضاً فلما قامت مقام الضمّة حذفت حذفتها في قوله^(١) :

سِيرُوا بِنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَازُ مَنَزِلِكُمْ وَكَهْرُ يَمْرَى وَلَا تَعْرِفِكُمُ الْعَرَبُ
/ وجاء إثباتها في الجزم كقوله^(٢) :

لَوْلَا قَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرِيهِمْ يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ
وفي التَّصْبُ كقوله^(٣) :

وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ يَشْرَبُوهُ وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَأْوَةٌ بِمَكَانٍ

وأرى أنَّ إثباتها في التَّصْبِ أَقْرَبَ ؛ وذلك لأنَّ حَذْفَهَا فِيهِ لَيْسَ
بِأَصْلٍ ، بَلْ بِالْحَمَلِ عَلَى الْجَزْمِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّصْبَ فِي الْأَسْمَاءِ مَحْمُولٌ
عَلَى جَرِّهَا ، وَالْجَزْمُ هُنَا نَظِيرُهُ هُنَاكَ ، فَحَمِلَ التَّصْبُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا بَيِّنٌ .

والمبني ضدَّ المعرَب ، والبناءُ في الأسماء طارئٌ على الإعرابِ لِإِعْلَالِ :

(١) هو لجرير في ديوانه ٤٤١/١ يخاطب الفرزدق ، وهو من مقطوعة في ثلاثة أبيات ، وقبلة :

مَا لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ عِزٍّ يَلُودُ بِهِ إِلَّا بَنُو الْعَمِّ فِي أَيْدِيهِمُ الْحَشْبُ

(٢) لم يعرف قائله . قال البغدادي رحمه الله في الخزانة ٣/٩ : « هذا البيت أنشده الأخفش

والفارسي وغيرهما ، ولم أجد من عزاه إلى قائله ، ولا من ذكر تمتته » . وهو في الخصائص

٣٨٨/١ ، والمختص ٤٢/٢ ، وسر الصناعة ٤٤٨/٢ ، وشرح المفصل ٨/٧ ، والضرائر : ٣١٠ ،

وشرح التسهيل ٢٨/١ ، ٦٦/٤ ، وشرح الكافية ٨٩٥/٢/٢ ، والتذليل والتكميل ١٠٤/١ ،

والمغني ص : ٣٦٥ ، وشرح أبياته ١٣١/٥ ، والمقاصد النحوية ٤٠٨/٣ .

(٣) هو عجم بن أبي بن مقبل العجلاني . ديوانه ص : ٢٤٣ . وقد أنشده ابن برهان في شرح اللمع

١٣٦/١ ، وهو في المقاصد النحوية ١٧٣/٣ ، والأشباه والنظائر ٥٤/٤ .

الأولى : تَضْمَنُ الاسمِ معنى الحرف ، وحقيقة ذلك أنْ يُؤدِّي معناه ،
ألا تَرَى أنَّ « أين » تُفيدُ الاستفهامَ كالهزمة ، نَعَمُ الاستفهامُ بها شاملٌ
وبالهزمة مخصوصٌ ، ولذا أُنيبتَ عنها .

الثانية : افتقارُهُ إلى ما يُبينُ معناه ، وهذا هو المرادُ بقولهم : أشبَهَ
الحرفَ ، وَيَقَعُ في الموصولات والغايات المقطوعة ، وحيثُ وَلَدُنْ ، وما
جرى ذلك المجرى .

الثالثة : وَقُوعُهُ موقعَ المبيني ، وهو في النداء كقولك : يا زَيْدُ ، وفي
أسماء الفِعْلِ كَنَزَالِ .

والرابعة : مشابهتُهُ ما وَقَعَ موقعَ المبيني ، وذلك نحوُ حَدَامِ في اللُّغَةِ
الحجازيةِ وَفَجَارِ وَفَسَاقِ .

والخامسة : إضافتُهُ إلى غير متمكِّنٍ ، وذلك كإضافة « مثل » إلى « أنكم »
في قوله تعالى^(١) : ﴿ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَظِيقُونَ ﴾ ، و« ما » زائدة .
وقال أبو عثمان المازني^(٢) : رُكِّبَتْ « مثل » و« ما » كقول الشاعر^(٣) :

(١) سورة الذاريات ، من الآية (٨٣) .

(٢) النقل عنه في الأصول ٢٧٥/١ ، والحجة لأبي علي ٢١٨/٦ . وانظر كلام الفارسي عنه في
البغداديات ص : ٣٣٤ .

(٣) البيت في الأصول ٢٧٥/١ ، والحجة لأبي علي ٣٥١/٤ ، ٢١٨/٦ ، والتعليقة ٢٥٤/٢ ،
والمسائل البغداديات ص : ٣٣٩ ، والمنشورة ص : ٦٩ ، وأمالى ابن الشجري ٦٠٤/٢ ، وشرح
المفصل ١٣٥/٨ ، وهو في اللسان (حمض) عن ابن بري .

وَتَدَاعَى مِنْخِرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَ مَا أَنْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ

وقال أبو عُمَرَ الجرمي^(١): هو منصوبٌ على الحال من « حق » .
وزَيْفَةُ السَّيِّدِ ابْنُ الشَّجَرِيِّ^(٢) بَأَنَّهُ لَاعْمَلٌ فِيهَا عَلَى قَوْلِهِ ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ
حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي « حَقٌّ » ، وَ« حَقٌّ » هُوَ الْعَامِلُ فِيهَا .
وَأَقْوَلُ : أَجَازَ أَبُو الْفَتْحِ فِي كِتَابِ « التَّمَامِ » عَمَلٌ إِنَّ فِي الْحَالِ ،
فَلَعَلَّ الْجَرْمِيَّ ذَهَبَ إِلَيْهِ .

وكذلك إضافة ظَرْفِ الزَّمَانِ إِلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي ، كَقَوْلِهِ^(٣):

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَدَاوَى مَطِيَّتِي

وَإِضَافَتُهُ إِلَى الْمَضَارِعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٤): ﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ .
فِيْمَنْ فَتَحَ الْمَيْمَ^(٥) مِنْ « يَوْمِ » .

- قال أبو علي : وقد يجوز أن لا يقدر (مثل) مع (ما) كشيء واحد ، لكن يجعله مضافاً إلى (ما) مع (أتمر) ، ويكون التقدير : مثل شيء أتمره حماض الجبل ، فيبنى (مثل) على الفتح لإضافتها إلى (ما) وهي غير متمكن ، ولا يكون لأبي عثمان حينئذ في البيت حجة على كون (مثل) مع (ما) بمنزلة شيء واحد .

(١) انظر رأيه في المسائل المشورة ص : ٦٩ ، والحجة لأبي علي ٢٢١/٦ ، وفي أمالي ابن الشجري ٦٠٤/٢ نقلاً عن أبي علي .

(٢) أمالي ابن الشجري ٦٠٥/٢ . قال : إن جعلناه حالاً من (حق) فما العامل فيه ؟ فهذا مما أرى القياس يدفعه .

(٣) هو امرؤ القيس والبيت في ديوانه ص : ١٤ من معلقته ، وتمامه :

فَيَا عَجَباً مِنْ رَحْلَيْهَا الْمُتَحَمِّلِ

(٤) سورة المائدة ، من الآية (١١٩) .

(٥) فتح الميم من (يوم) قراءة نافع وحده . انظر السبعة ص : ٢٥٠ ، والحجة لأبي علي ٢٨٢/٣ .

وإضافته إلى اسم مبني كقوله تعالى^(١): ﴿لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ﴾
فيمَن فَتَحَ الميم^(٢) أيضاً .

وهنا تنبيهان :

الأول : أنَّ عبدَ القاهر صرَّحَ في « المفتاح^(٣) » بأنَّ الإضافةَ إلى الجملةِ الاسميَّةِ لا تُجوزُ البناءَ ، فلا تقولُ : هذا يومٌ زيدٌ قائمٌ بفتح الميم ، بل يُرْفَعُ ، وأجاز ذلك غيرهُ .

والثاني : أنَّ ابنَ السَّرَّاجِ^(٤) قَوَّى البناءَ مع الماضي ، وضعَّفه مع المضارع . وتَقَلَّ المرَّاعي^(٥) عن الكوفيِّين عكسَ ذلك ، وهو نَقَلَ غريبٌ لم أقف عليه ، وأصولُهُم تُناقضُهُ ؛ لأنَّ الفعلَ المضارعَ / عندهم مُعَرَّبٌ بالأصالة كالأسماء . والبَصْرِيُّ مع أنه يرى ضَعْفَ بناءِ المضافِ إليه ، لكن جَوَّزَ ذلك ؛ لأنَّ أصلَهُ البناءُ ، والكوفيُّ لا أَصَلَ له عنده في البناء ، فكيف يُرَجِّحُ البناءَ معه ؟

[ب/٨]

(١) سورة المعارج ، من الآية (١١) .

(٢) هي قراءة نافع ومعها الكسائي حيث فَتَحَا الميمَ من كلمة (يومئذ) في عدة مواضع . انظر السبعة ص : ٣٣٦ ، وجامع البيان للداني ص : ٥٥٥ .

(٣) لم أقف عليه في المفتاح .

(٤) انظر حديثه عن الأفعال في الأصول ١٤٥/٢ .

(٥) هو أبو بكر محمد بن علي المرَّاعي النحوي (من المراغة بلدة كبيرة في أذربيجان) ، قرأ علي أبي إسحاق الزجاج ، وكان عالماً ديناً ، أقام بالموصل زمناً طويلاً ، وله من الكتب : المختصر في النحو ، وشرح شواهد الكتاب . انظر الفهرست ص : ١٢٧ ، ومعجم الأدباء ٢٦٣/١٨ وإنباه الرواة ١٩٦/٣ .

واعلم أن الأصل في البناء السكون لوجهين :

أحدهما : أن حركته لا تدل على معنى فلا حاجة إليها .

والآخر : أنه ضد الإعراب الذي أصله الحركة ، وضد الحركة السكون . وإنما يعدل إلى الحركة لأربعة أسباب :

الأول : التقاء الساكنين ، ومعنى ذلك أنه لولا الحركة لالتقيا ، وقيل : قدر السكون ثم وقع الفرار إلى الحركة ، وهذا مشترك نحو : أيتن وعض وإن .

والثاني : أن يكون معرضاً للابتداء به لفظاً أو حكماً نحو : كزيد أنت ، وأكرمك .

والثالث : عروض البناء وذلك في المتأدى نحو : يا زيد ، والغايات نحو : قبل ، والتكررة مع لا نحو : لا رجل ، والمضاف إلى الياء نحو : غلامي على رأي ، والمركب نحو : خمسة عشر .

والرابع : أن يضارع ما ضارع المتمكن نحو الماضي ؛ وذلك لأنه ضارع المضارع في الصفة والخبر والشرط والجزاء^(١) ، فالأوليان للاسم ، والأخريان للفعل المضارع .

(١) قال ابن السراج : وإنما بني على الحركة لأنه ضارع الفعل المضارع في بعض المواضع . الأصول ١٤٥/٢ ، وانظر المتبع في شرح اللمع ١٥٥/١ .

ولكل واحدٍ من الضمَّة والكسرة والفتحةٍ مخصَّصٌ .
فللضمَّة تسعة :

الأوَّلُ : الإِتْبَاعُ نحو : مِنْهُ ، وَرُدُّ ، وَلَمْ يَرُدُّ ، فِيمَنْ ضَمَّهَا .
والثَّانِي : الرَّجُوعُ إِلَى الْأَصْلِ نحو مُذِّ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ تُضَمُّ ذَالُهَا نحو : مُذِّ
اليوم ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا مُنْذُ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا وَالخِلَافَ فِيهِ فِي « التَّعْلِيقِ عَلَى كِتَابِ
الْمَتَّبِعِ »^(١) ، وَكَذَلِكَ مِيمٌ أَكْرَمْتُمْ نَحْوُ : أَكْرَمْتُمْ الْقَوْمَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَكْرَمْتُمُو .
والثَّالِثُ : جَعْلُ الضَّمَّةِ كَالْوَاوِ فِي نَظِيرِ الْكَلِمَةِ نَحْوُ : نَحْنُ ؛ لِأَنَّهُ بُنِيَ
عَلَى الضَّمِّ حَيْثُ كَانَ ضَمِيرًا لِلجَمْعِ كَالْوَاوِ فِي فَعَلُوا .

والرَّابِعُ : تَشْبِيهُ الْوَاوِ بِنَحْنُ فَتُحْرَكُ بِالضَّمِّ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٢) : ﴿ وَلَا
تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ .

والخَامِسُ : أَلَّا تَكُونَ الضَّمَّةُ إِعْرَابًا لِمَا حُرِّكَ بِهَا وَذَلِكَ نَحْوُ : قَبْلُ
وَبَعْدُ ، وَفِي الْغَايَاتِ .

والسَّادِسُ : شَبَّهَهَا نَحْوُ : يَا زَيْدُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنَ الْإِضَافَةِ
كَامْتِنَاعِهَا .

والسَّابِعُ : تَشْبِيهُ وَآوِ الْجَمْعِ بِوَاوِ الضَّمِيرِ نَحْوُ : هَؤُلَاءِ مُصْطَفَوُ اللَّهِ .

(١) كتاب « المتبع في شرح اللمع » هو شرح للعكبري على كتاب اللمع لابن جني ، وقد طبع في ليبيا في جزأين عام ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، وقد ذكر المصنف هنا بأن له تعليقا على المتبع ، وذكره في مكان آخر باسم (ماخذ المتبع) ، ولا أعلم له وجودا .
(٢) سورة البقرة : من الآية (٢٣٧) .

والثامنُ : تشبيهه واو (لو) بهذه نحو قوله تعالى^(١): ﴿لَوْ أَسْتَطَعْنَا﴾ .

والتاسعُ : حيثُ ، فإنه شُبِّهَ به « قَبْلُ » بلزوم الإضافة .

وللكسرة سِتَّةٌ :

الأوَّلُ : أنها الأصلُ في حركة التقاء الساكِنين ، وتعليقه ما قال

الجزولي^(٢) وهو : أنها حركة لا تُوهِمُ إعراباً . انتهى كلامه .

ومعنى ذلك أن الضمَّة والفتحة تكونان إعراباً بتنوين وغير تنوين ،

والكسرة لا تكون إعراباً إلا بالتنوين أو ما عاقبه من لام أو إضافة ، فلو

حُرِّكَ / الساكنُ بهما تُوهِمُ الإعرابُ ، وإذا حُرِّكَ بها انتفى ذلك الوهمُ

لعدم التنوين ومعاقبه .

وقيل : يُريدُ أن أكثرَ ما يلتقي الساكنان في الفعل ؛ ألا تراه مُعرَّضاً

للحجازم والأمر ، وذاتك يَسْكُنُ آخرُهُ معهما ، وقد يكون ما قبله^(٣) ساكناً

فيلتقيان ، فإذا حُرِّكَ الساكنُ فيه بالكسرة لا يُوهِمُ الإعرابُ ؛ إذ ليست

من إعرابه ، ثم حَمِلَ الاسمُ عليه .

والثاني : التَّأنيثُ وذلك في فَعَلَتْ وبِكَ وَتَزَالِ .

والثالثُ : الإِتِّبَاعُ نحو : بِهِ ، وفيهِ ؛ إذ أصلُ هاء الإضممار الضَّمُّ ،

وإنما كُسِرَتْ لأجلِ كَسْرَةِ البَاءِ واليَاءِ .

(١) سورة التوبة : من الآية (٤٢) .

(٢) تحدث الجزولي عن الكسرة في مقدمته ص : ٣١ ، ولم يذكر العبارة التي أوردها المصنف هنا .

(٣) في (ت) : ما بعده .

والرَّابِعُ : بجائسة العمل نحو ما قاله المبرِّد من أنَّ البَاءَ واللامَّ كُسِرَتَا
لأنَّ عَمَلَهُمَا ذلك ، وأوردَ عليه الكافُ ، وأجيبَ بأنَّ الكافَ لا تَلزِمُ
الحرفيَّةَ ، فإنَّها تكونُ اسماً ، وهما لازمان للحرفيَّةَ .

والخامسُ : مقابل بجائسة العمل ، وذلك في لام الأمر خاصَّةً نحو :
لِيَقُمْ ، فإنَّها كُسِرَتِ حَمَلاً على لام الجرِّ ، والجرُّ مقابلٌ للحزم .

والسادس : الفرقُ بين أداتين نحو : أن وإنَّ الخفيفتين .

وللفتحة عَشْرَةٌ :

الأوَّلُ : طَلَبُ التَّخْفِيفِ ، والدَّاعِي إليه كَثْرَةُ الاستعمالِ نحو : أَيْنَ .

والثَّانِي : الإِتِّبَاعُ نحو : عَضَّ ، ولم يَعْضْ .

والثَّالِثُ : أن تكونَ الفتحةُ أَقْرَبَ المتحرِّكاتِ من السَّاكنِ نحو :

انطَلَقَ ، والأصل انطَلِقُ ، فأسْكِنَتِ اللّامُ ؛ لأنَّ طَلِقَ على مِثَالِ فَعِيذَ ،
فالتَّقَى ساكنان اللّامُ والقافُ ، ففُتِحَتِ القافُ ؛ لأنَّ أَقْرَبَ المتحرِّكاتِ
إليها الطّاءُ ، وهي مفتوحةٌ . وهذه لغةٌ بَكْرِيَّةٌ وتَغْلِبِيَّةٌ .

والرَّابِعُ : أن يُحَاوِرَ السَّاكنُ الألفَ فيُفْتَحُ بِمُحَاوِرَتِهِ أُنْحَا الفتحةِ .

وفي تمثيله غُمُوضٌ وهو أَنَّكَ لو سَمَّيْتَ بِأَسْحَارَ (اسمٌ بنتٍ) ، ثمَّ رَحِمْتَهُ
على لغةٍ مَنْ قَالَ : يا حَارِ بِكُسْرِ الرَّاءِ لِحَذَفَتِ الرَّاءُ الأَخِيرَةَ ، فالتَّقَى
ساكنان الرَّاءُ السَّاكنَةُ والألفُ ، فاخْتارَ سيبويه^(١) فَتَحَ الرَّاءَ فَقَالَ : يا

(١) الكتاب ٢/٢٦٥ .

أَسْحَارَ ؛ لِجَاوَرَتِهَا الْأَلِفَ ، فَاعْرِفُهُ .

والخامسُ : شَبَهُ المتحرِّكِ بما قبل تاء التَّائِثِ نحو: بَعَلْبُكُ ، وَحَمْسَةَ عَشَرَ .

والسادسُ : كَوْنُ الفتحِ الحركَةَ الأَصْلِيَّةَ ، وَذَلِكَ فِي لامِ الجُرِّ ،

فأَصْلُهَا الفتحُ ؛ لِأَنَّهَا حرفٌ أُحاديٌّ ، فَكسرت مع الظاهر لئلا يلتبس بلام

الابتداء ، وَحَيْثُ أَمِنَ ذَلِكَ مع المضمَرُ أُعيد الفتحُ فقيلاً : لنا ولك وله .

والسابعُ : أَنْ يُجَاوِرَ السَّاكِنُ مُجَاوِرَ الْأَلِفِ وَذَلِكَ نحو : « يُضَارُّ »

فِي الجُرْمِ وَالوَقْفِ ، وَقُرِئَ^(١) : ﴿ وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ ، فَتَحَتِ الرَّاءُ

الأخيرةُ حَيْثُ جَاوَرَتِ الرَّاءُ السَّاكِنَةَ المُجَاوِرَةَ لِلْأَلِفِ .

والثامنُ : الهَرْبُ مِنْ تَوَالِي ضَمَّتَيْنِ أَوْ كَسْرَتَيْنِ أَوْ ضَمَّةٍ وَكَسْرَةٍ أَوْ

كَسْرَةٍ وَضَمَّةٍ نحو : إِنَّ وَثْمَ .

والتاسعُ : الفَرْقُ بَيْنَ مَوْضِعَيْ حرفَيْنِ مُشْتَبِهَيْنِ فِي المعنى ، وَذَلِكَ نحو :

أَنَّ وَإِنْ^(٢) ؛ أَلَا تَرَاهُمَا لَمَّا اتَّفَقَا فِي العَمَلِ وَالمعنى وَالتَّرْكِيبِ ، وَقَصِدَ الفَرْقُ

بَيْنَهُمَا لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا مُفْرَدَةٌ وَالْأُخْرَى جُمْلَةٌ فَتَحُوا الأُولَى ، وَكَسَرُوا الثَّانِيَةَ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا عَكَسُوا ؟

أَجِبْتُ : بِأَنَّ المُصْدَرِيَّةَ حَيْثُ طَالَتْ بِصِلَتِهَا كَانَتْ بِالْفَتْحِ الخفيفةِ

أولى .

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٨٢) . وهي قراءة الجمهور ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (بضارُّ)

و(نضارُّ) . انظر السبعة : ١٨٣ ، والنيسير : ٢٣٩ . وانظر الحجة لأبي علي ٣٣٤/٢ .

(٢) من قوله : والتاسع إلى هنا ساقط من نسخة (ص) .

والعاشرُ : الفرقُ بين حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفِي المَعْنَى نحو: أنْ وإِنْ ، كذا قيل .
وهو تَسْمُحٌ ؛ لأنَّ مُرَادَ النَّحْوِيِّ أنْ يَكُونَ الآخِرُ مَفْتُوحًا لَا أَوَّلَ الكَلِمَةِ .

والبناءُ في الأفعالِ أصيلاً ، وهو فيها على ضَرْبَيْنِ :

الأوَّلُ : السُّكُونُ ، وهو في فعلِ الأمرِ للواحدِ نحو : أكرمَ عند البَصْرِيِّينَ ، ودليلُ بِنائِهِ وجهانُ : أحدهما : أنَّ إعرابَ الأفعالِ بشرطٍ وهو وُجُودُ حرفِ المضارعةِ أوَّلَهُ ، وقد انتفى الشرطُ فينتفي المشروطُ . والآخِرُ : أنَّ الاسمَ إذا وقعَ مَوْقِعَهُ بُنيَ نحو : نَزَالَ وصَهَ ، كذا قالوا . وفيهما نظرٌ ؛ أمَّا الأوَّلُ فيقالُ لهم : الشرطُ قد انتفى لفظاً لا تقديراً ، وإذا قُدِّرَ صارَ في اليدِ ، وجرى مَجْرَى المنطوقِ به ، وأيضاً فالخَصْمُ لا يُسَلَّمُ فَرَعِيَّةَ إعرابه . وأمَّا الثاني فيقالُ لهم : إنَّما بُنيَ « صَهَ » وشبَّههُ لتضمُّنِهِ معنى لامِ الأمرِ ، لا لوقوعه موقعَ المبيِّنِ . ذَكَرَهُ أبو الفتحِ في « التمامِ »^(١) واختارَهُ .

والثاني : الفتحُ ، وهو في الفعلِ الماضيِ المجرَّدِ من تاءِ الضَّميرِ وواوِهِ ، وحُرْكَ لَأنَّهُ ضارِعٌ الأسماءِ مضارعةً ناقصةً والأفعالِ . فالأوَّلُ حيث وقعَ صفةُ كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَكْرَمَ زَيْدًا ، أي مُكْرَمٍ زَيْدًا . والثاني حيث وَقَعَ مَوْقِعُهُ في الشرطِ كقولك : إنْ قَامَ زَيْدٌ تَبِعَهُ أَخُوهُ .
وَفُتِحَ لِقَصْدِ أنْ تَكُونَ حَرَكَتُهُ أَقْرَبَ الحَرَكَاتِ إلى السُّكُونِ ، وذلك

(١) التمام ص : ٤٨ .

الفتح؛ ألا تراهم قلبوا الهَمْزةَ المفتوحة المضمومة ما قبلها واوًا نحو : جُوْنٍ كَقَلْبٍ
السَّاكنة نحو : جُوْنة ، وكذلك إذا انكسَرَ ما قبلها نحو : يَتَرٌ^(١) كَقَلْبِهَا فِي بَيْرٍ .
وقيل : بعضُهُمْ يَحذفُ واوَ الضَّميرِ وَيُبقِي الضَّمَّةَ دلالةً عليها^(٢) . قال
الشَّاعرُ^(٣) :

وَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ
وَتُحَدَفُ الضَّمَّةُ فِي الْوَقْفِ ، كَقَوْلِهِ^(٤) :

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلُ
عَلَى الْجِبَالِ الصَّمِّ لَارْفَضَ الْجَبَلُ

فلو بُنيَ على الضَّمِّ لالتَبَسَ بهذه اللَّغَةِ ، وَالكَسْرَةُ أُخْتِهَا ، فمُنِعَتْ
كَمَنْعِهَا ، فَتَعَيَّنَتِ الْفَتْحَةُ .

(١) جمع بئر .

(٢) وهي لغة هوازن وعليا قيس كما ذكر الفراء في المعاني ٩١/١ .

(٣) لم أقف على قائله . والبيت في : معاني الفراء ٩١/١ ، ومجالس ثعلب ٨٨/١ ، وشرح الكتاب
للسرافي ١٤٥/١ - مطبوع - والإنتصاف ص : ٣٢٩ ، ٤٣٠ ، ٦١٠ ، والنهية ص : ٢٢٣ ،
وشرح المفصل ٥/٧ ، ٨/٩ ، والضرائر الشعرية ص : ١١٩ ، ١٢٧ ، والهمع ٢٠١/١ ، والخزانة
٢٢٩/٥ . والأساة : جمع أس ؛ وهو الذي يأسو الجرح أي : يداويه (الصحاح - أساء) ، وحذف الواو
والاكفاء بالضمة هي لغة هوازن وعليا قيس كما ذكر الفراء .

(٤) شرح الكتاب ١٤٥/١ - مطبوع - ولم أقف على قائله . والبيت في النهاية ص : ٢٢٤ ، وشرح
المفصل للخوارزمي (التخمير) ٢٧١/١ ، وشرحه لابن يعيش ٨٠/٩ ، والضرائر الشعرية ص :
١٢٨ ، وشرح التسهيل ١٣٤/١ .

وهو مُزَيَّفٌ عِنْدِي لَوْجِهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ القرائنَ المذكورةَ معه تدلُّ على ذلك .

والثَّانِي : أَنَّ هذه لغةٌ نادرةٌ جداً ، فلا يَتَّفِقُ الكُلُّ على خوف

الالتباس بها .

وقال ابنُ الدهانِ في « العُرَّة »^(١) : بُني « ضَرَبَ » على الفتح حَمَلًا له

على ضَرَبْتِ .

وهو ضعيفٌ عِنْدِي لِحَمَلِهِ المذكَرَ على المؤنثِ ، كما ضَعُفَ قولُ

الفراء^(٢) ؛ حيث حَمَلَهُ على ضَرَبْنَا .

وكذلك البناءُ في الحروفِ أصيلٌ .

وهو فيها إمَّا على السُّكونِ نحو : هلْ وقدْ .

/ وإمَّا على الفتحِ نحو : إنَّ وثمَّ ، وحركتُهُما لالتقاء الساكنين .

وفتَحُهُما طلبٌ للحِيفَةِ وقد تقدَّم بيانُ ذلك (أنَّهُما لو ضُمَّتا لتَوَالَتَ في ثمَّ

ضُمَّتانِ ، وفي إنَّ كَسْرَةٌ وضُمَّةٌ^(٣) ، ولو كَسِرَتَا لتَوَالَتَ في إنَّ كَسْرَتَانِ ،

وفي ثمَّ ضُمَّةٌ وكَسْرَةٌ^(٤) .

(١) تحدث عن الإعراب والبناء في الغرة ٤/١ (مخطوط) ولم أقف على نصه هذا .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) سقطت عبارة (كسرة وضمة) كما سقطت كلمة (كسرة) في السطر الآتي من (ت)

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

وإمّا على الكسر نحو : جَيْرٍ بمعنى نَعَم ، وحُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين ،
وكُسِّرَتْ على الأصل في ذلك حيث قَلَّتْ^(١) ، بخلاف أَيْنَ .
وإمّا على الضمّ نحو : مُنْذُ فِيمَنْ جَرَّ بِهَا . وحُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين ،
وَضُمَّتْ إِتْبَاعاً ، وكذلك رُبٌّ في أَحَدِ لُغَاتِهَا^(٢) .

* * *

-
- (١) قال ابن الخباز في النهاية ص : ١٩٥ : « لَأَنَّ جَيْرَ قَلِيلَةَ الْإِسْتِعْمَالِ فَسَلِكَ فِيهَا الْأَصْلَ » ، وقال في توجيه اللمع ص : ١٨ : « ومن العرب من يفتحها طلباً للخفة » .
(٢) يقال فيها : رُبُّ . انظر لغاتها في التسهيل ص : ١٤٧ ، وشرحه لابن مالك ١٧٤/٣ ، وتذكرة النحاة ص : ٥ .